



PROVISIONAL

A/32/PV.96  
7 December 1977

ARABIC



# الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثانية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والتسعين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الأربعاء ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد موجسوف ( يوغوسلافيا )  
ثم: السيد أسنسيو فندرليخ ( نائب الرئيس ) ( غواتيمالا )

— مواصلة نظر البند ٢٤ من جدول الأعمال : تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة :

- ( أ ) تقرير اللجنة الخاصة ؛
- ( ب ) مشروعات القرارات ؛
- ( ج ) تقرير اللجنة الخامسة ؛
- ( د ) رسالة من النرويج .

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .  
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services ,

Room A-3550 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ ، فإن التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٢٠مواصلة نظر البند ٢٤ من جدول الأعمال

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة :

- ( أ ) تقرير اللجنة الخاصة (A/32/23 and A/L.1-9)  
 ( ب ) مشروعات القرارات (A/32/L.35-A/32/L.37, A/32/L.41)  
 ( ج ) تقرير اللجنة الخامسة (A/32/413)  
 ( د ) رسالة من النرويج (A/32/353)

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : قبل ان أعطي الكلمة للمتحدث التالي في المناقشة أود أن أذكر المندوبين بأننا بعد ظهر اليوم ، بعد أن نختم المناقشة ، فان الجمعية سوف تتخذ قرارات بشأن مشروعات القرارات A/32/L.35, L.36 and L.37 . أما مشروع القرار A/32/L.41 الذي وزع هذا الصباح ولم يقدم بعد ، فلن يطرح على التصويت .

السيد ستهي ( الهند ) ( الكلمة بالانكليزية ) : اننا ان ننظر في تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، فاننا نتناول الى حد كبير المشاكل المترامية التي ورثناها من عصر التوسع الأوربي والسيطرة الغربية ، أو كما وصفه أحد المؤرخين الهنود " انه عصر فاسكودي جاما " ، ذلك العصر الذي بدأ بوصول فاسكودي جاما الى كلكتا على سواحل الهند في عام ١٤٩٨ واستمر لمدة ٤٥٠ عاما ، وقد انتهى كعنصر مسيطر على التاريخ العالمي بانسحاب القوات البريطانية من الهند عام ١٩٤٧ والأساطيل الأوربية من الصين عام ١٩٤٩ .  
 وخلال العقود الثلاثة التالية ، فان أكثر من ٧٥ بلدا مستعمرا سابقا ، تشمل أكثر من نصف سكان العالم ، قد نالت استقلالها ، كما أن العديد من البلدان الأخرى التي كانت مستقلة اسما ولكنها كانت في الواقع خاضعة للسيطرة الغربية ، قد أكدت سيادتها الوطنية . ومع ذلك ، فان تلك السيادة السياسية المكتسبة حديثا تلقى عمليات تخريبية بوسائل ضمنية مختلفة ، ولا سيما عن طريق القوة الاقتصادية . ولكن المشكلة لا يمكن فصلها عن المهمة التي لم تنته بعد ، وهي انهاء عصر الاستعمار .

لقد استعادت هذه البلدان استقلالها بوسائل شتى ، سواء أكانت عنيفة أو غير عنيفة .

ولكن في كل حالة ، كان كفاح الشعوب هو القوة القادرة على اجبار سادة المستعمرين على التخلي عن القوة . وفي بعض الحالات ، اتضح أن سادة المستعمرين بكل حكمة قد سلموا تلك القوة دون أية مقاومة ، اعترافا بصلاية الكفاح .

وفي هذا المقام ، أود أن أشير الى أن الكفاح الذى شنه ماهاتما غاندى في جنوب افريقيا ضد العنصرية والاستعمار ، كان أول محاولة من نوعها تحوز النجاح ؛ ونجم عنها انسحاب الامبراطورية البريطانية من الهند .

وفي حالات أخرى ، سواء بالنسبة الى بعض المكاسب الاقتصادية قصيرة النظر ، أو لأسباب تتعلق بالكبرياء والهيبة ، فقد حاولت القوى الاستعمارية التثبيث بمستعمراتها ولم تخرج منها الا عن طريق الكفاح المسلح الذى شنته حركات التحرر . ومع الأسف ، في حالات أخرى ، اغتصبت الاقليات العنصرية السلطة من السلطات الاستعمارية بطريقة منفردة وغير مشروعة ، ودفعت الشعب من مرحلة الظلام الى مرحلة ظلام أخرى . ومع ذلك ، وبصفة عامة ، فان الاتجاه الغالب منذ الحرب العالمية الثانية ، كان اتجاها ضد الاستعمار والعنصرية . أما بقايا أولئك المحافظين ، الذين ينتمون الى عصر قد ولى ، فانه مقضي عليهم بحكم المد التاريخي .

ان عصر اخضاع شعوب آسيا وافريقيا ، قد فتح المجال أمام مبدأ المساواة في السيادة بين الدول ، كما هو معروف في ميثاق الأمم المتحدة . ان السيطرة القائمة على العنصر ، لا تعد مقبولة الآن في العالم المتحضر ، وتعد الحالات المتبقية من العنصرية مظاهر للفساد الذهني . ان الشعور بالتفوق الثقافي المرتبط بأوروبا قد غلب على أمره نتيجة احياء الثقافات القديمة في آسيا وافريقيا ، والتي نفذت الى التفكير والقيم الأوروبية . ان الاستغلال الشرس للثروات الطبيعية للأقاليم المستعمرة من قبل حفنة من الدول المتقدمة تكنولوجيا ، قد حل محله كفاح البلدان النامية من أجل نظام اقتصادى جديد وعادل يعطي مضمونا اقتصاديا لاستقلالها السياسي . وأخيرا ، فان الاختلال العسكرى الحاد ، الذى سهّل الانتهاك المنتظم لسيادة الشعوب والبلدان في الماضي ، قد واجهته الوطنية المتصاعدة في المستعمرات السابقة .

وعادة ، فانه في هذا العصر الجديد والمستنير ، فان استمرار الاستعمار والعنصرية في بعض جهات من العالم ، يجب أن ينظر اليه ، كتشويه بال يجب أن يصحح من جانب المجتمع

الدولي بأسرع طريقة ممكنة . ان المبادئ التي تحكم عملية تصفية الاستعمار في الأقاليم الباقية التي لا تتمتع بالحكم الذاتي ، واردة في الفصل ١١ من ميثاق الأمم المتحدة ، وفي قرار الجمعية العامة ١٥١٤ ( د - ١٥ ) و ١٥٤١ ( د - ١٥ ) . ان مجلس الأمن يمتلك الوسائل التي تمكنه من تنفيذ هذه المبادئ بطريقة قانونية ، بالنسبة الى الأنظمة العنصرية والاستعمارية المتمردة ، وفقا للفصل ٧ من الميثاق .

انه ما يزال هناك أكثر من ٣٠ بلدا واقليما تحت الحكم الاستعماري . ان الوضع السائد في كل من تلك البلدان والأقاليم ، واتجاهات الدول القائمة بالادارة ، وتطلعات الشعوب المعنوية فيها ، واحتمالات نيل الاستقلال في فترة وجيزة ، تعد متنوعة وتحتاج الى بحث كل حالة على حدة . فمثلا ، هناك ظاهرة جديدة في روديسيا الجنوبية ، حيث تقوم مجموعة من الرجال المسلحين بمحاولة الابقاء على مستوى من الحياة الممتازة القائمة على سيطرتهم على الأغلبية الافريقية ، وقد قاموا باغتصاب السلطة من السلطات الاستعمارية ، واغتصبوا مستعمرة تبلغ حوالي ٢٠٠ . . . كيلومتر مربع ويبلغ عدد سكانها أكثر من ٦ مليون نسمة . ثم هناك حالة ناميبيا ، وهي اقليم دولي ، تحتله جنوب افريقيا بطريقة غير مشروعة ، تهدي للرأى العام العالمي . وهناك انحراف جديد في عملية تصفية الاستعمار ، يأخذ شكل دول مستقلة غير مشروعة ، وهي تدور في فلك قوى الاستعمار ، مثل ترانسكي . وهناك حالة جنوب افريقيا نفسها ، حيث يقوم نظام الفصل العنصري باقامة شكل بشع من الاستعمار الداخلي تسيطر فيه الأقلية العرقية على الأغلبية الساحقة .

وفي جميع هذه الحالات - زمبابوى وناميبيا وجنوب افريقيا - يتم التنكر الى تطلعات الأغلبية . ولذلك فقد لجأت حركات التحرر الى الكفاح المسلح ، في غياب أية طرق سلمية للتغيير ، وقد تعاطفت الأمم المتحدة مع شعب الجنوب الافريقي ، ولكن في بعض الحالات يواصل المتعصبون العنصريون تلك السياسة المتعنتة ، وان الفشل في هزيمتهم يعد فشلا بالنسبة الى المجتمع الأوروبي ان وفد بلاوى قد كرر موقف الهند ، في الجلسات العامة وفي اللجنة الرابعة ، فيما يتعلق بالأوضاع التي لا تحتل والسائدة في زمبابوى وناميبيا وجنوب افريقيا . ونحن نشعر بأنه يتعين على الأمم المتحدة - من أجل استعادة سمعتها والمساعدة في التخفيف من معاناة الشعوب المكافحة في تلك البلدان - ان تفرض العقوبات الفعالة والصارمة ليس فقط على النظام غير المشروع في روديسيا

الجنوبية ، بل وكذلك على جنوب افريقيا نفسها التي تدعم هذا النظام وتحتل بطريقة غير مشروعة  
ناميبيا وتمارس الفصل العنصرى في الداخل . وفي هذا السياق ، فان وفد بلادى قد شعـر  
بالتشجيع نتيجة الحظر الاجبارى على السلاح ، الناجم عن قرار مجلس الأمن رقم ٤١٨ لعام ١٩٧٧ ،  
والذى اعتمد في ٤ تشرين الثاني /نوفمبر هذا العام . ومع ذلك ، يجب أن تمتد تلك العقوبات  
الى المجالات الاقتصادية والديبلوماسية ، اذا ما كان لها أن توصل الى النتائج المنشودة .

وعلى العكس من ذلك ، هناك حالات المجتمعات الجزرية حيث يشكل الاستقلال التام مستقبلا مشكوكا فيه نظرا لاسباب الحجم والموقع الجغرافي وقلة الموارد . وهناك حالات بعض الاقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي حيث عبر الشعب عن رغبته ، سواء من خلال الانتخابات والاستفتاءات ومن الادلة التي قدمت الى البعثات الزائرة التي اوفدها لجنة ال ٢٤ ، في الابقاء على الصلات الدستورية مع الدول القائمة بالادارة ، ان العديد من تلك البلدان قد حاز على مستوى عال من الحكم الذاتي . وان وفد بلادي يعتقد انه من الاصوب للامم المتحدة ان تحترم الارادة المعبر عنها بطريقة حرة من جانب هذه الشعوب وفقا للمادة ٧٣ من الميثاق التي تعترف بالمبدأ القائل ، بأن مصالح السكان في تلك المناطق تعد في المقام الاعلى ، وان افضل المتحدثين عن تلك المصالح هو الشعب ذاته .

ونود ان نكرر تقديراتنا للتعاون الذي قدم الى لجنة ال ٢٤ الخاصة من جانب كل من المملكة المتحدة و استراليا ونيوزيلندا بالنسبة الى الاقاليم التي لم تتمتع بعد بالحكم الذاتي والواقعة تحت ادارتها . وقد لاحظنا تغييرات ايجابية في اتجاه الولايات المتحدة الامريكية خلال هذا العام كما ان الدولة الاخرى القائمة بالادارة ، وهي فرنسا قد تعاونت مع لجنة ال ٢٤ للمرة الاولى بشأن مسألة نيويبيريد الجديدة ، ونحن نعبر عن الامل في ان تصبح هذه التطورات الايجابية من جانب الولايات المتحدة الامريكية ، وفرنسا عاملا دائما في الامم المتحدة .

ويشعر وفد بلادي بأن المشاكل التي تجابه الكثير من الاقاليم الصغيرة التي — نظرا لحجمها وموقعها الجغرافي ومواردها المحدودة — لم تنل بعد استقلالها التام ولا ينتظر ان تناله في المستقبل القريب ، يمكن ان تحل عن طريق التعاون الوثيق بين الامم المتحدة والدولة القائمة بالادارة . ان مفهوم التعاون الاقتصادي الاقليمي يجب ان يشجع داخل السياق الاوسع للمسؤولية الدولية من أجل السلامة الاقتصادية لتلك الاقاليم الجزرية . وبالمثل فان الامم المتحدة مسؤولة عن ضمان عدم قيام أنشطة المصالح الاجنبية الخاصة بحرمان شعوب تلك الاقاليم المستعمرة من حقها المشروع في الملكية ، وفي السيطرة على مواردها الطبيعية .

ان وفد بلادي يتطلع الى اليوم الذي يختفي فيه هذا البند من جدول اعمال هذه الجمعية نتيجة اتمام عملية تصفية الاستعمار في جميع الاقاليم التي لم تتمتع بعد بالاستقلال . وفي ذلك اليوم ، سوف نقول ان عصر النور والمساواة والاخاء قد حل اخيرا .

السيد مستيري (تونس) (الكلمة بالفرنسية) : كما يحدث كل عام ، وبمناسبة بحث تقرير لجنة ال ٢٤ الخاصة ، فان الجمعية العامة تعكف على بحث مسألة تطبيق الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ان الهدف من مناقشاتنا يتمثل في بحث الاحداث التي استجدت خلال العام المنصرم ، وتقييم التقدم الذى تحقق نحو انجاز احد الأهداف الرئيسية لمنظمتنا ، الا وهو تصفية الاستعمار واحترام حق الشعوب في تقرير المصير . ويبدو لنا انه من المفيد ان نذكر بجدوى هذه المناقشة حول قضية ما تزال من القضايا الاساسية المدرجة على جدول اعمالنا وتتسم بأهمية كبرى . وبالطبع ، فان التيار المناهض للاستعمار قد سجل انتصارات باهرة خلال الاحقاب الاخيرة ، وهكذا انهضت القوى الاستعمارية الكبرى ، وفي كل عام ، فاننا نشهد حصول عدد متزايد من الشعوب والأمم على الحرية والاستقلال ، وهذا ما يأتي مؤكدا لقوة وعدالة قضية تصفية الاستعمار .

ومع ذلك ، فان مهمتنا لم تنته بعد ، ففي الجنوب الافريقي بصفة خاصة ، وايضا في المحيط الهادئ وفي البحر الكاريبي ، ما تزال هناك مخلفات للعهد الاستعماري الكبير . وفي بعض الحالات ، فان مظاهر هذه الآفة قد اوضحت جلية ، بما لا يدع مجالا للشك ، وفي بعض الحالات الاخرى فانها تتخذ شكلا خبيثا . وفي كل الاحيان فانها تستحق كل ادانة ، وتستحق الحيطه والحذر .

ان الجزء الجنوبي من القارة الافريقية يشهد موقفا مأساويا قد دام وقتا اكثر من اللازم . ففي روديسيا ، وفي ناميبيا تعاني الشعوب الافريقية معاناة كبرى نظرا لسياسة القمع التي تنتهجها نظم الحكم الاستعمارية ، ونظام حكم الاقلية غير الشرعية .

ان الحل السلمي للصراع الروديسي ، قد ورد في مشروع التسوية الانجلو-امريكي ، ولكن نظام حكم ايان سميث قد رد على ذلك بمناورات تسويقية واعتداءات متكررة على جيرانه ، الأمر الذى ينعطو على خطر الزج بالمنطقة بأسرها في عمليات عسكرية متصاعدة . وفي ناميبيا ، فان نظام حكم برييتوريا يضاعف العقبات امام محاولات تسوية النزاع بالمفاوضات . وبعد احداث عدة ، فاننا لم نشهد بعد بداية التوصل الى تسوية . وازاء استمرار هذا الموقف الذى لا يدعو الى التفاؤل ، بل يدعو الى عكس ذلك ، فان

ينبغي ان نتوخى الحذر ازاء العواقب الخطيرة والانعكاسات الخطيرة التي ستحدث ما لم يتم القيام بعمل حازم وعاجل . ان منظمة الامم المتحدة ، بل وكافة الدول الاعضاء ، يتعين عليها ان تواجه مسؤولياتها بواقعية . ولهذا السبب فانه من البديهي ان النوايا والالتزامات الشفوية لم تعد كافية ، ولم يعد الوقت الآن وقت التسوية او المماطلة او انصاف الحلول . ان الترابط بين الأحداث في الجنوب الافريقي قد بلغ حدا يتطلب ضرورة التوصل الى استراتيجية شاملة تتبعها مبادرات محددة . وينبغي ان تنتهج منظمة الامم المتحدة هذه السياسة وبخاصة من قبل مجلس الامن الذي يضاعف بمسؤولية خاصة في هذا الصدد ، ويمتلك التدابير اللازمة التي ينص عليها الميثاق ، وذلك كي يجنب الشعوب المعاناة التي لا جدوى منها .

ان مؤتمر مابوتو الذي ينبغي ان تعتمد الجمعية العامة نص بيانه وخطط عمله ، قد شرع في دراسة الوضع في الجنوب الافريقي وحدد الاطار الذي ينبغي ان يدور خلاله عمل منظمة الامم المتحدة . ونود اليوم ان نؤكد من جديد التزامنا بالنتائج والتوصيات الواردة في تقرير هذا المؤتمر . اننا نعتبر ان الامم المتحدة يتعين عليها ان تتوخى الرؤية الواضحة وان تزود نفسها بالوسائل الكفيلة بالحفاظ على مركزها ، وان تضمن كل اعمال التسوية في الجنوب الافريقي .

وليس سرا على احد ان المبادرات تتضاعف على كافة المستويات في محاولة لتسوية المشكلات المعقدة التي تطرح نفسها في هذا الاقليم . ان هذا الوعي العالمي المتزايد يشكل عنصرا من أشد العناصر ايجابية ، لانه يؤكد من جديد ويعزز امان شعوب الجنوب الافريقي . على ان هذا التدخل بصورة او بأخرى من قبل منظمة الامم المتحدة ، حتى يصبح فعالا ، فانه لا ينبغي ان يتم في عجلة او بصورة مرتجلة ، ان هذا امر يتعلق بهيبة الامم المتحدة ، ولهذا فلا ينبغي ان يؤدي ذلك الى اشارة آمال خاطئة في وضع تسوده الحرارة والاحباط .

ان دور الامم المتحدة لا يستطيع ان يكون اكثر فعالية الا من خلال التزام كل دولة عضو باحترام القرارات وتطبيق التوصيات التي اعتمدها الجمعية العامة ومجلس الامن . ويكفي لمجموعة من الدول لاسباب استراتيجية او اقتصادية او غيرها ان تكون عازفة حتى تصبح القرارات التي اتخذت حبرا على ورق . ان تلك الحقيقة هي اكثر رسوخا وان ذلك سوف يتضح تماما اذا ما تبنت دول هامة وكبيرة مثل هذا الاتجاه .



واننا نرى أنه يقع على عاتق كل البلدان ، أن تتخذ كافة التدابير التي دعت اليها الجمعية العامة لتسهيل تحقيق تطلعات الشعوب المستعمرة . وانه لمن المؤسف ان تمارس العديد من الدول الاعضاء في منظماتنا أنشطة اقتصادية وغيرها ، في الاقاليم الاستعمارية بصورة تتنافى ومصالح وحرية أهالي هذه الاقاليم .

اننا نوجه مرة أخرى ، نداءً ملحا الى هذه الحكومات كي تلتزم بالا تقدم أية مساعدات اقتصادية أو مالية أو عسكرية أو غيرها من المساعدات لنظم حكم الاقلية في الجنوب الافريقي . اننا على يقين من أن من شأن هذه العقوبات وحدها ، أن تدفع بنظام حكم السبوري وبريتوريا الى اعادة النظر في موقفه . وريثما يتحقق ذلك ، فليس امام شعوب هذه المنطقة من بديل الا مواصلة المقاومة المسلحة المشروعة .

ان الموقف السائد في بعض الاقاليم المستعمرة في المحيط الهادي وفي الكاريبي ، خليق بأن يحظى بعناية خاصة من قبل هذه الجمعية . ان حجم هذه الاقاليم ووضعها الجغرافي أو موقعها ، لا يقلل من حق شعوبها في تقرير المصير وفي الاستقلال ، اذا ما أرادت ذلك . لقد اكدت الجمعية العامة ذلك بالفعل مرارا وتكرارا ، ودون أى لبس منذ عدة سنوات .

وقد حددت الجمعية العامة ، المبادئ والاطار العام الذي يمكن ، من خلاله أن تتم عملية تصفية الاستعمار في الاقاليم الصغيرة . ان الاختيارات السياسية والدستورية المختلفة المتاحة ، يمكن الاعتماد عليها طالما أن مبدأ حق تقرير المصير سوف يحترم بصورة دقيقة . ونعتقد أنه لا يمكن التوصل الى صيغة مجردة وعامة لتسوية هذه المشاكل ذات الطابع الخاص ، وذات الخصائص المحددة . ومن أجل ذلك ، فقد آن الاوان لكي نتوصل الى صيغة ملائمة تأخذ بعين الاعتبار ، المواصفات الخاصة وطبيعة هذه المشكلات التي تتضح اهميتها بالنسبة الى كافة المراقبين . ان مستقبل هذه الاقاليم الصغيرة ومستقبل السكان الذين يقطنونها ، ووضعها الاستراتيجي ، والموارد الموجودة بها ، كل ذلك يمكن ان يثير الكثير من الاطماع ويشعل الكثير من الحروب . ولقد بدأنا نشعر ببوار هذه الظواهر بالفعل . ان وفد تونس ، الذي شارك في بعثات زيارات لكثير من هذه الاقاليم ، لعلى يقين من أن منظمة الامم المتحدة يمكنها ، بل ويجب عليها ان تضطلع بدور اكثر ايجابية لمساعدة هذه الاقاليم على تحقيق امانها من خلال تقديم الوسائل والضمانات العملية لتحقيق هذه الاماني .

وأود قبل أن أختتم هذا البيان ، أن أتوجه بأحر تهانينا الى حكومة موزامبيق وأن أشيد بكرم ضيافتها وتفانيها في خدمة تصفية قضية الاستعمار ، مما أدى الى انعقاد المؤتمر الدولي لنصرة شعبي زمبابوي وناميبيا .

وانه لمن دواعي السرور أيضا ، أن أشيد بالسيد سالم احمد سالم ، المندوب الدائم لتنانيا ، الذي أدى بتفانيه الشخصي وقيادته الفعالة الى نجاح أعمال اللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار .

السيد ارنيلو (شيلي) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد شيلي ، يولي اهتماما كبيرا للمناقشة العامة حول البند ٢٤ المعنون " تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " وذلك نظرا الى أننا مقتنعون بأن مشاكل تصفية الاستعمار في العالم تعد واسعة النطاق . لقد اشتركت شيلي في اعتماد قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، وقد اسهمت بنشاط - من خلال اشتراكها المستمر في اللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار - في العمل الذي قامت به الامم المتحدة في هذا المجال .

ولقد اتخذت الامم المتحدة في مجالات قليلة ، اجراءات مناسبة أكثر منها في مجال تصفية الاستعمار . ولقد تم منذ اعتماد القرار ١٥١٤ (د - ١٥) احراز كثير من التقدم في هذا المجال ، ونالت كثير من الشعوب والاقليم استقلالها ، وهي تظهر الان أمامنا بكل اعتزاز ضمن الدول الحرة في العالم . وقد رحبت شيلي بكل صداقة واخوة باستقلال جميع هذه الدول .

ومع التسليم بما قد تم احرازه ، فما يزال هناك الكثير من الحالات التي لم تحل بعد . ولا شك أن من أهم تلك الحالات وبرزها والتي تسترعي اهتمام العالم لدرجة كبيرة والتي تمثل تحديا سافرا للامم المتحدة ، مسألة كل من ناميبيا وروديسيا .

انه لا توجد في ناميبيا أوضاع استعمارية موروثة عن الماضي فقط ، ولكن هذه الاوضاع قد تدهورت بفضل تطبيق سياسة الفصل العنصري في هذا الاقليم ، تلك السياسة التي ادينت بصورة عالمية .

ولقد اشار وفد بلادى الى مسألة ناميبيا ، عندما اشترك في المناقشة العامة حول البند ٩١ . ومع ذلك ، فاننا نود أن نكرر من جديد أن سياسة شيلي ازاء ناميبيا ، ماتزال على ما هي عليه : فاننا ندين بكل حزم الوجود غير المشروع لجمهورية جنوب افريقيا ، في اقليم ناميبيا ، وكما ندين محاولات تطبيق سياسة البانتوستانات في ناميبيا ، واننا نعترض على سياسة البانتوستان في حد ذاتها ، ان أنها تشكل احدى الظواهر العديدة للفصل العنصرى .

ان وفد شيلي يفتنم هذه الفرصة لكي يكرر أن حكومة شيلي لا تعترف ولا تقيم أية روابط أو علاقات مع بانتوستان ترانسكاى ، الذى لا نعترف به كدولة مستقلة . ان أى بيان يخالف ذلك ، يعد زائفا ودليلا على الافتقار الى أى اتجاه جاد ، وعلى اتجاه بعض الوفود التي تصمم الاكاذيب خدمة لمصالح سياسية معينة ، كما أن البعض الآخر يكرر تلك الاكاذيب للأسف ، بناء على اىحاء خارجي أو بسبب ولائه لأيدولوجيات دكتاتورية سياسية .

اننا على هذا المنوال ، نقرر أمام هذه الجمعية ، أن شيلي لن تعترف بالاستقلال الزائف لبانتوستان بوفوثاتسوانا الذى ظهر في الصحف في الايام الاخيرة ، كما لن نعترف بأى بانتوستان آخر .

ونكرر أننا نأمل أن تكفل بالنجاح الخطوات غير الرسمية التي اتخذتها بعض الدول الغربية في مجلس الأمن ، وأن تنال ناميبيا في وقت قريب استقلالها وسيادتها وأن تنضم الى هذه المنظمة العالمية . كما نكرر أن الامم المتحدة تتحمل المسؤولية ازاء ناميبيا ، وبالتالي فانه لا يمكن بأيىة وسيلة أن تمنع ناميبيا من الاشتراك في أية صيغة تهدف الى بلوغ الاستقلال .

أما فيما يتعلق بروديسيا ، فنود أن نقرر أمام هذه الجمعية ، أن حكومة شيلي لا تعترف بالنظام غير المشروع للاقلية البيضاء في روديسيا ، وأنها تطبق بكل دقة العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على هذا النظام .

ان شيلي دولة محبة للسلام . ولذلك ، فانها تحبذ التسوية السلمية لمشكلة روديسيا وفقا لنص وروح ميثاق الامم المتحدة . فضلا عن ذلك ، فان تلك التسوية السلمية ، سوف تجنب شعب زمبابوى المزيد من المعاناة التي طالما تحملها . ونود أن نوضح مع ذلك ، أن التسوية السلمية لا يجوز أن تنطوى على تأجيل الاستقلال أو قيام حكم الاغلبية لشعب زمبابوى .

وكما ذكرنا من قبل ، فان الاعتراف بأن مشكلتي ناميبيا وزمبابوي تعتبران اهم مشكلتين ، مشكلتان تتطلبان حلولاً اكثر الحاحاً ، ولا تستطيع ان تتجاهل حقيقة انه توجد بالفعل اقاليم اخرى لا تتمتع بالحكم الذاتي ، ولم تمارس بعد حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال طبقاً للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) . وفي الربع الاخير من القرن العشرين لا تزال توجد شعوب في اجزاء مختلفة من العالم خاضعة للسيطرة الاستعمارية ؛ وكذلك توجد ايضاً شعوب اخرى ، في هذا القرن العشرين ، قد اخضعت وحرمت من استقلالها .

ان وفد شيلبي يود ان يكرر انه من الضروري عدم تأجيل عملية تصفية الاستعمار بسبب المصالح الاقتصادية ، والمالية والاستراتيجية للقوى الاستعمارية التي تدير الاقاليم - بل على العكس من ذلك ، يجب ان تنصاع الدول الاستعمارية بالكامل لقرارات الامم المتحدة التي تنص على ان تتمتع بموارد البلد الطبيعية تعد من الحقوق الثابتة غير القابلة للتصرف لشعب الاقليم الذي لا يتمتع بالحكم الذاتي . ومن ناحية اخرى ، يقع على عاتق الدول القائمة بالادارة اتخاذ كل الاجراءات اللازمة لتنويع اقتصاديات تلك الاقاليم الصغيرة بطريقة تسمح لشعوبها بأن تمارس حق تقرير المصير مع ضمان مصاحبة الاستقلال السياسي المستقبل للتحرر الاقتصادي المالي . والا فان عملية تصفية الاستعمار ستكون مجرد وهم خال من أي اساس .

ان وفد شيلبي يعتقد ان اللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار التي شكلتها الامم المتحدة المعنية بتصفية الاستعمار التي شكلتها الامم المتحدة قد اضطلعت بكل اخلاص وتفان بالمهمة التي انيطت بها من جانب هذه المنظمة . وهذا العام تمكن وفد بلادي ان يلمس بنفسه تعاون بعض الدول القائمة بالادارة في عمل اللجنة . وفي بعض الحالات انعكس هذا التعاون في ارسال بعثات الامم المتحدة الزائرة ، الى بعض الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وكذلك ، نلاحظ بارتياح ان عملية تصفية الاستعمار في جيبوتي قد تمت وفقاً لتفاهل لجنة ال ٢٤ وموقف الأمم المتحدة العام . وتحتل دولة جيبوتي اليوم مكانها الذي تستحقه بيننا . ونعبر عن الرغبة في ان تتم عملية تصفية الاستعمار في جزر سليمان وتوفالو في العام القادم ، وفقاً للبرنامج الذي اعدته الحكومات المحلية .

ويجب ان نعتبر ان عملية تصفية الاستعمار تقترب من نهايتها . وقد حصلت الكثير من

الشعوب على الاستقلال . وتلك التي لا تزال غير مستقلة فهي تتحرك حتما نحو الاستقلال . لذلك ، فقد حان الوقت لأن تقوم الدول الجديدة وبلدان العالم الثالث - التي لم تعد تعتبر جديدة لأنها قد أصبحت مستقلة منذ حوالي قرن ونصف - ان تنظر بعين الاعتبار وتهتم ببعض المظاهر التي تثار احيانا ، والتي تعتبر ظواهر مميزة على سياسات تنتهك نصوص وروح الميثاق ، وتنتهك السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية للدول النامية .

ان اتساع الهوة القائمة بين الامم الغنية والامم الفقيرة ، وبين البلدان المتقدمة صناعيا والبلدان المتخلفة تعد ظاهرة العصر الحديث التي تشير الى وجود زيادة الاعتماد الاقتصادي والافتقار الى التضامن الدولي الصادق .

ان التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى من جانب القوى او القوى العظمى ، يعد ظاهرة اخرى مزعجة لانتهاك مبادئ الميثاق الأساسية .

ان الحرب السياسية والمجابهة الايدولوجية والكفاح للحصول على مراكز للقوة او مناطق نفوذ تتخذ تارة اشكالا ضمنية غير مباشرة وتارة اخرى اشكالا مباشرة . من تشجيع لعمليات التخريب الداخلي في دولة ما ، الى شن العدوان السافر عليها .

ان رئيسا مؤقرا لامة افريقية هو رئيس منظمة الوحدة الافريقية ذكر امام هذه الجمعية في تشرين الاول / اكتوبر الماضي انه يرفض تلك الاشكال من التحركات التي تقوم بها القوى العظمى في هذه القارة وقال :

" . . . ان القوى الكبرى تمارس في اغلب الاحيان لعبة تدويرية ، وبعض هذه القوى تعتبر قارتنا مستودعا للمواد الأولية ، وآخرون يرون فيها مجالا للمناورة من اجل التخريب " . (A/32/PV.34, p. 31)

ومن ناحية اخرى ، اشار ممثل احدى الدول الاعضاء ، الى الطبيعة الخطرة لشكل الاستعمار الجديد ، الذي طبق ضد الدول الجديدة وهو شكل جديد للاستعمار ، العسكري والايدولوجي الذي ينتهك مبادئ الميثاق ويشكل تهديدا خطيرا لكثير من الامم المستقلة حديثا . ان عملية تصفية الاستعمار التي تقوم بها الامم المتحدة والكفاح من اجل الاستقلال الوطني لهذا العدد الكبير من الشعوب لا يمكن ان يحبط من قبل سياسات كتلك التي اشترت اليها . وان دول

العالم الثالث يجب ان تحاط علما بالحقائق القائمة ، وهذا يجب ان يؤدي الى زيادة وعينا بالمخاطر التي تختفي خلف هذه الحقائق . ويجب ان نؤكد بكل ثبات ضرورة احترام المبادئ الاساسية للنظام الدولي ، وهي المبادئ التي تؤمن السلم ، والاستقلال والحرية وسيادة وامن واستقلال كل امة .

السيد ماتوسي (تشاد) (الكلمة بالفرنسية) : ان البند ٢٤ من جدول اعمال الجمعية العامة ذواهمية لوفد بلادى لأكثر من سبب ، لان وفد بلادى ، يعتبر ان تطبيق الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة يعد مبدأ أساسيا يستهدف دفع عجلة عملية تصفية الاستعمار .

ان منح الاستقلال للبلدان والشعوب التي لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية لا يستوجب اية استثناءات . وانه من الملاحظ ان كافة الدول الغنية الموجودة في هذه الجمعية اليوم كانت هي المستفيدة من عملية تطبيق القرار ١٥١٤ (د - ١٥) الصادر في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ . وهذه العملية يجب ان تكون عملية لا رجعة فيها ، بيد انه منذ ١٧ عاما ومشكلة تصفية الاستعمار لا تزال مطروحة على جدول اعمال كل دورة من دورات الجمعية العامة . وفي الحقيقية ، فان عملية تصفية الاستعمار التي كانت قد بدأت تنفيذها قد شابهها شيء من البطء الآن ، بسبب نوع من العزوف الذي ابداه البعض من ناحية ، ومن ناحية اخرى بسبب الاشكال المتعددة التي يتخذها الاستعمار في ايامنا هذه . ويتعين على المجتمع الدولي وهو يواجه هذه الوجوه العديدة للاستعمار ، ان يبذل جهودا اضافية لدفع الدول والقوى التي لا تزال تدير بعض الاقاليم او التي تواصل وجودها في هذه الاقاليم منتهكة بذلك القرارات الصادرة في هذا الشأن ، لأن تنسحب نهائيا من المواقع التي تحتلها في تلك الاقاليم .

ان استمرار وجود هذه القوى على اراضي بعيدة عن اراضيها لم يعد له اليوم ما يبرره . وهذا ينطبق تماما على الاحتلال غير الشرعي لأي اقليم . فقد انقضى زمن طويل على النظر الى الاستعمار على انه رسالة مقدسة لنشر الحضارة . وهل يمكن تبرير وجود دولة استعمارية في اقليم مستعمر بأسباب استراتيجية ؟

ان خطر الحرب النووية لا ينبغي في الواقع ان يؤثر على الاقاليم التي تتطلع الى الحرية والعدل والسلام .

ان الدول الاخرى لا تزال تحتفظ بوجودها في بعض الاقاليم المستعمرة لاسباب اقتصادية . ولكن من يستفيد من هذا الوجود ؟ من رأى وفدى انه مما لا شك فيه ان وجود قوات او وجود دول تسيطر على بعض الاقاليم ليس من شأنه الا ان يخدم مصالح هذه الدول ، كما ان هناك بعض الدول التي تحدوها الرغبة في التوسع وهي تحتل بصورة غير مشروعة بعض هذه الاقاليم . وأيا كانت البواعث العميقة لهذه الأعمال التي لم تعد تتفق والواقع العملي ، فمن الاهمية بمكان بالنسبة لوفدى ان يطبق المبدأ الخاص باعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة نصا وروحا . ان القرار ١٥١٤ ( د - ١٥ ) لا يلزم فئة من الدول ولكن يعد ملزما للمجتمع الدولي بأسره .

ان استمرار الاستعمار والاستعباد والقهر والعدوان على بعض الشعوب لا يمكن ان تكون عوامل للسلام . بل ان هذا ينهض دليلا على سوء النية اذا ما تصور البعض ان هذا الوضع يمكن ان يستمر طويلا . وبالفعل ، لا بد ان نعتمد على ارادة الشعوب المعنية التي تود الحصول على حريتها وهي مصرة على ذلك . وليس هناك ما من شأنه ان يزعزع ارادة شعب عازم على استعادة حقوقه حتى ولو ادى الأمر الى بذل التضحيات بالأرواح البشرية ، بل انه ينبغي تعبئة جميع الوسائل ، بما في ذلك النضال المسلح ، والنضال السياسي في اطار تنظيمي من أجل تحقيق الاستقلال .

ان الاقاليم والشعوب الخاضعة للاستعمار موجودة في الجنوب الافريقي ، وبصفة خاصة في ناميبيا وروديسيا الجنوبية ، وبعض الاقاليم الصغيرة . ان الوضع في الجنوب الافريقي يبعث على القلق بشكل خاص ، فالفصل العنصرى الذى دام رداحا طويلا والذى اصبح نظاما تنتهجه الحكومة لن يكون من شأنه يقينا احلال السلام في ذلك الجزء من افريقيا ان القمع البغيض الذى ينظمه نظام فورستر يعد باعثا على القلق بالنسبة لوفدى لان ممارسة الفصل العنصرى ما زالت تعارض كل التدابير التي اتخذتها منظماتنا ضده . ولهذا فان وفد تشاد يأمل ، مع وجود هذه التدابير التي سيتخذها مجلس الأمن حول هذا الموضوع ، في ان نصل في النهاية الى مرحلة تسهم في انهاء الفصل العنصرى ولكن يتعين على الدول المعنية ان تعمل بصورة تتفق وروح وجوهر التدابير التي تتخذ . وان كانت

هذه التدابير ضد نظام حكم فورستر العنصرى جاءت في وقت متأخر ، ذلك لأن الفصل العنصرى ، قد راح بسببه ضحايا كثيرون في الجنوب الافريقي ، وقائمة الجرائم ، وضحايا الفصل العنصرى طويلة جدا . ان وزير خارجية بلادى قد ادان ممارسة الفصل العنصرى وآثاره . ويؤكد وفدى تأييده لشعب آازانيا الذى يناضل منذ سنوات طويلة ولا يمكنه ان يقبل ان تستمر سياسة الفصل العنصرى في ناميبيا وان يقطع جزء من أراضي ذلك الاقليم .

ان سياسة البانتوستانات في الجنوب الافريقي لا يمكن ان تمتد لتشمل ناميبيا التي ينبغي ان تحصل على الاستقلال دون ابطاء . ان انشاء دول وهمية في الجنوب الافريقي امر غير مقبول في نظر وفدى . ولهذا فان المجتمع الدولي ينبغي ان يتحرك بصورة حازمة في مواجهة سلسلة الاستغزات التي لم تعد تتفق والدور الذى عهد به الى جنوب افريقيا . ولهذا فان وفدى يؤكد من جديد ، تأييده لحركات التحرر في ناميبيا ، حتى تحقق الاهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة .

ان ما جرى في الجنوب الافريقي من شأنه ان يبعث على القلق بالنسبة لوفدى . فمذ ١٣ عاما اختار ايان سميث ان يتحدى القانون والسلطة الادارية ، والمجتمع الدولي . في الحقيقة ان ايان سميث ما فتىء يتحدى العالم بأسره ، وهذا التحدى من جانب نظام الحكم غير المشروع في روديسيا الجنوبية انما ينتج عن التأييد الذى حظى به . ولهذا لا بد من مراجعة كل هذا الموقف من قبل المجتمع الدولي ، لدراسة وجهة هذه المساندة التي ليس من شأنها ، الا ان تسيء الى أبسط مبادئ حقوق الشعوب في تقرير المصير .

ان المشروع الانجلو امريكي وان كان هشا ، له بعض المزايا ، بيد انه لا يقدم الحـل النهائي للمشكلة الروديسية . ان وفدى يعلق اهتماما كبيرا على حصول الأغلبية على السلطة ، على ان الأهداف التي حددها ايان سميث وانصاره ، تشكل " صلب المشكلة " لاعتبارات وهمية يسوقها نظام حكم ايان سميث ، وكل هذه المناورات ، انما تشكل هروبا من الحقيقة لكسب الوقت . ان ايان سميث يحتفظ بالسلطة ، وسوف يطبق السياسة التي حددها لنفسه .

ولكن الوقت لم يعد مناسباً لمجرد الادانات الشفوية ، لا بد من اتخاذ تدابير فعالة لتصفية نظام حكم ايان سميث ، لانه لو طبقت هذه الاجراءات منذ وقت طويل لعصف بنظام حكم ايان سميث منذ امد بعيد . ان وفدى يؤكد تأييده لحركات التحرر التي تناضل للحصول على استقلال زمبابوى .



ان منح الاستقلال لشعوب الجنوب الافريقي لا يمكن ان يتحقق الا بالمساندة الفعالة من المجتمع الدولي . وفي هذا السياق ، فان القرار ١٤٥ / ٣١ المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ينبغي ان يمكن الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية من تنظيم المؤتمر الدولي لنصرة شعبي ناميبيا وزمبابوى وهكذا ، عقد مؤتمر لاغوس ايضا تحت رعاية الأمم المتحدة ، لادانة نظام حكم الفصل العنصرى في جنوب افريقيا .

ان استمرار نظام الفصل العنصرى وتأييد نظام حكم ايان سميث العميل في روديسيا كـل ذلك يعد منافيا لحركة التاريخ ، ومن أجل هذا السبب ، فان وفدى يعتبر ان مصالح بعض الدول ينبغي ان تأخذ بعين الاعتبار مبادئ الحرية والعدالة والسلام التي دافعت عنها هذه الدول في ظروف اخرى ، وقد تم التضحيات الكثيرة ، ولذلك لا بد من ان نتيح الفرصة لشعوب جنوب افريقيا وناميبيا وزمبابوى لكي تتمتع بممارسة حق تقرير المصير والاستقلال .

ازاء الاستفزازات والعدوان المتكرر يوميا ، فان منظمنا ينبغي ان تتحرك بحزم .

ان وفدى لعلى يقين من انه اذا ما احترمت جميع الدول بدقة التدابير التي تم اعتمادها ، فلن تبقى هذه المسألة الملتهبة على جدول اعمالنا .

ان مشكلة الاقاليم الصغيرة تشكل مصدر قلق لوفدى لان الاقاليم الصغيرة ينبغي ان تحصل على الاستقلال . ان استقلال اى اقليم لا يقاس بمساحته . ان الدول المعنية القائمة بالادارة ينبغي عليها ان تدرك انه توجد دول صغيرة ولكنها يمكن ان تعيش ، وينبغي ان تحظى بالاستقلال . ان وفدى يؤيد الشعوب التي تناضل نضالا سياسيا للحصول على استقلالها .

لا أود ان انهي حديثي دون ان اتوجه نيابة عن وفدى بأحر التهنئة للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وذلك بفضل الوعي المستنير تحت رئاسة السيد سالم احمد سالم سفير جمهورية تنزانيا المتحدة الذى قدم لنا التقرير الممتاز المعروض علينا الآن .

السيد الاركون (كوبا) (الكلمة بالاسبانية) : منذ الانتصار الثوري لعام ١٩٥٩ ، فان كوبا قد قدمت تعاوناً حازماً للجهود الدولية الرامية الى تصفية الاستعمار بجميع صوره ومظاهره في العالم بأسره . وفي عام ١٩٦٠ فان وفدي قد ايد تأييداً كاملاً القرار ١٥١٤ (د - ١٥) بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ومنذ انشاء لجنة الاربعة والعشرين الخاصة ، فاننا قد شجعنا هذه اللجنة للاضطلاع بمهمتها فيما يتعلق بجميع الشعوب التي ماتزال تروخ تحت السيطرة الاجنبية .

وفي البداية فان مندوبنا الدائم لدى الامم المتحدة حينئذ الرفيق ماريو جارسيا انشوستيجو قد دافع عن المبادئ الاممية للثورة الكوبية في ظل الكرامة والتفاني وبكفاءة اتسمت بها حياته العملية على الصعيد الدبلوماسي . وقد انتهت مهامه بنهاية مأساوية منذ ايام قليلة مضت عندما لقي حتفه هو وحرمه وسائر الركاب الاخرين وطاقم الطائرة في الكارثة السيئة بسقوط طائرة تابعة لخطوط طيران ماليزيا . لقد قدم مثالا للدبلوماسي الثورى وسوف يظل يعيش في قلوب كافة الذين يعرفون كيف يؤدون واجباتهم بنفس التفاني الذى يعيش فيه المناضلون الاحرار .

ومنذ اعتماد القرار ١٥١٤ (د - ١٥) حتى اليوم ، فان حركة تحرر الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية قد احرزت تقدما كبيرا وانتصارات عظيمة مما ادى الى اقتراب عصر نهاية الاستعمار على هذا الكوكب .

وفي هذه الظروف فان قوى الرجعية الدولية تحت قيادة الامبريالية في الولايات المتحدة ، تحاول تجميع صفوفها وعرقلة عملية التحرير الجارية في الاقاليم الخاضعة للسيطرة الاستعمارية . ان الرجعية تسعى الى تقسيم الجبهة المناهضة للامبريالية ، وزعزعة التضامن الدولى مع حركات التحرير الوطنى . وفي كل يوم ، فاننا نشهد كيف ان الامبرياليين يتعننون في محاولة عرقلة حركة تصفية الاستعمار الحتمية . ونرى ذلك في المناورات المستمرة التي يقوم بها الغرب لصالح جنوب افريقيا في مجلس الامن ، ونشهده ايضا في المناورات المتعاقبة التي تقوم بها القوى الغربية وذلك للحيلولة دون التحرر الكامل والسريع لشعبي زهابوى وناميبيا . كما نشهد ذلك ايضا في ضغوط الولايات المتحدة التي تمارسها على المجتمع الدولى ، لمنع تبني اجراءات فعالة لوضع حد للمهيمنة الاستعمارية في بورتوريكو وجوام وفي غير ذلك من جزر المحيط الهادى . ونرى ذلك أيضا في الدعاية التي تمارسها وسائل الاعلام والصحافة التي تروج لها الامبريالية التي تسعى الى بث بذور الفرقة وتقسيم صفوف التضامن الدولى ضد الامبريالية .

واليوم ، وبفضل النضال الحازم والمساندة الحازمة لقوى التحرر الوطنى ، فان الشعوب قد استطاعت أن تحرز انتصارات هامة في انغولا وموزامبيق وغينيا - بيساو والرأس الاخضر وسان تومي وبرنسيبي . وهكذا فان الامبرياليين يحاولون ان يحيكوا المناورات الواحدة تلو الاخرى للاحتفاظ بالسيطرة الامبريالية والعنصرية في الجنوب الافريقي .

وان جميع طرق الريا\* والنفاق قد اتضحت من خلال المتحدثين باسم الامبريالية الذين جعلوا من انفسهم دعاة " حلول سلمية " وهمية للمشاكل في الجنوب الافريقي . انهم يتصورون ، وهذا خطأ في التقدير ، انهم يستطيعون من خلال تصريحات شفوية ان يخدعوا من لهم خبرة مبررة تحت السيطرة الاستعمارية ، وهم يحاولون من خلال العبارات البليغة وبعض العبارات البراقة أن يجعلوا البعض ينسى أن الامبرياليين الامريكيين الشماليين وحلفاء\*هم هم الذين كانوا حلفاء\* متواطئين مع الفاشية البرتغالية ، وانهم قاموا بتأييدها على الصعيد السياسي والمالي والعسكري خلال الحرب الاستعمارية حتى اللحظة الاخيرة . وهكذا فان أحدا لا يجهل أن احتكاراتهم ، هي التي افادت بصورة رئيسية من الاستغلال العنصرى للعمال في جنوب افريقيا وفي زمبابوى وفي ناميبيا .

ان الواقع هو أن أيا منهم لم يهتم بمسألة ناميبيا وزمبابوى ، طالما أن أنغولا وموزامبيق كانتا تحت السيطرة الاستعمارية البرتغالية . وانا كانوا اليوم يولون انظارهم نحو الجنوب الافريقي ، فليس ذلك لدفع عجلة التحرر الكامل ولكن لمحاولة انقاذ العنصريين والاستعماريين . وانهم لا يفعلون ذلك لأنهم يهتمون بالسلام ، ولكن لأنهم معنيون بمصير استثماراتهم الخاصة . وانهم لا يريدون دفع قضية الحرية وانما يريدون استمرار الهوس والقهر والعبودية .

وفي الوقت الذي يحاول فيه الامبرياليون بالمفاوضات المزعومة أن يكسبوا الوقت لدعم العنصريين ، فان نظامي حكم بريتوريا وسالسبورى يواصلان القمع ضد الاغلبية الافريقية ، ويحتفظان بسياستهما العدوانية والاستفزازية للدول المجاورة مما يشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين .

وخلال الايام الاخيرة أيضا ، فان القوات الروديسية قد قامت بهجوم خطير ضد الاراضي الموزامبيقية وقتلت المئات من اللاجئين والمدنيين وحطمت الكثير من المنشآت في موزامبيق . ان كوبا تعتقد ان المجتمع الدولي لا يستطيع أن يقف مكتوف الايدي أمام الجرائم البشعة التي يرتكبها نظام ايان سميث ضد دولة موزامبيق الفتية . ان جميع الدول والقوى التقدمية ينهفي أن تتحرك بصورة عاجلة وان تقدم الى موزامبيق المساعدة التي تحتاج اليها من أجل وضع حد للعدوان .

وخلال النضال ضد الاستعمار ، فان للجنة ال ٢٤ الخاصة دورا هاما تقوم به في هذا الشأن . ومن أجل الوفاء بهذا الدور ، فان يتعين عليها مواجهة ضغوط ومناورات الامبريالية ومن يحاولون أن يقوضوا هذه الاداة التي تعمل على خدمة الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية .

ان اعمال اعداء تصفية الاستعمار ، قد حالت في بعض الاوقات دون ان ترقى اللجنة الى مستوى مهامها وأن تفي بمسؤولياتها . واننا نجد امثلة على ذلك في عزوفها وفي ترددها في ادانة القواعد العسكرية التابعة للامريكيين الشماليين في أراضي جوام والمطالبة بتصفيتها . وهناك برهان آخر ساطع على عجزها عن اعتماد مشروع القرار الذي قدمه وفد بلادي والذي يؤكد من جديد الحقوق الثابتة لشعب بورتوريكو في الاستقلال وحق تقرير المصير .

ونحن على يقين من انه في كلتا الحالتين ، فان المستعمرين سوف يفشلون في خططهم الرامية الى منع العمل الدولي في اطار التضامن مع هذه الشعوب . ان شعبي بورتوريكو وجوام شأنهما شأن كافة الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية ، لهما الحق الثابت في الحرية والاستقلال ويستحقان التضامن الدولي على أوسع نطاق وبصورة حازمة ، حتى يحين الوقت الذي يحققان فيه أهدافهما .

ان كوبا سوف تواصل في المستقبل - كما فعلت في الماضي - بذل جهودها في اطار اللجنة بحيث تتمكن تلك اللجنة من الاضطلاع بمسؤولياتها كاملة فيما يتعلق بشعبي هذين الاقليمين . وان موقفنا في هذا الصدد سوف تحكمه دائما المبادئ الاممية لثورتنا والقناعة الكاملة بأن النضال ضد الاستعمار لا يتجزأ ، وأن هذا يتطلب عملا موحدًا لجميع القوى المناهضة للامبريالية والتشاور الكامل وجمع الجهود وتوحيدها لتصفية الاستعمار بجميع صورته والوانه ومظاهره في كافة ارجاء العالم .

السيد السعيد (عمان) (الكلمة بالانكليزية) : لقد مضت سبعة عشر عاما منذ ان اتخذت الجمعية العامة الخطوة التاريخية والمستنيرة وهي اصدار الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ان تلك الاعوام السبعة عشر قد شهدت تقدما واسعا للنطاق ، ففي كل عام تحصل امم جديدة على استقلالها وتنضم اليها هنا كأعضاء كاملي العضوية في تلك المنظمة الدولية السامية . لقد جرى بالفعل توسيع هذه القاعات لكي تتسع لعضوية تكاد تكون عالمية في الأمم المتحدة\* .

لا يسعنا الا ان نستمد قسطا من الاعتزاز لتلك الانجازات العظيمة التي احرزتها الأمم المتحدة ، وهي انجازات وردت مبادئها الأساسية في اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . من كان يستطيع ان يتنبأ منذ ١٧ عاما مضت ان النوايا الحسنة والجهود العظيمة سوف تكفل بالنجاح . لا يسعنا الا ان نتذكر ان الكثير من تلك الدول ، وهي الآن أعضاء في الأمم المتحدة ، والكثير من الهيئات الدولية والاقليمية الأخرى ، قد اصبحت تتزعم وتقوم بدور المحرك الأول والفعال في بعض من أهم القضايا الملحة والحيوية والتطورات في هذا العصر ، كانت منذ ١٧ عاما مضت ما تزال تناضل ضد القهر الاستعماري . ولا يسعنا الا ان نعبر عن الشكر والثناء لتلك الدول والافراد والمنظمات التي مكنت من بلوغ ذلك ، بما فيها ، يوغوسلافيا التي لعبت دورا ملحوظا في صياغة الاعلان ، بل وواصلت كذلك جهودها في اطار لجنة الأربعة والعشرين .

بالرغم من نجاحاتنا الى الآن واعتزازنا المحق بهذه الانجازات ، لا يسع وفدى الا ان يوافق على ما قاله اول امس السيد سالم من جمهورية تنزانيا المتحدة . ان السيد سالم الذي رأس بكل حكمة واخلاص لجنة الأربعة والعشرين الخاصة لمدة ست سنوات قال اننا لا نستطيع ان نظل جامدين في هذه المرحلة لانه ما يزال هناك الكثير من القضايا الخطيرة والجادة امامنا ولا سيما في الجنوب الافريقي . ويجب ان نواصل تلك الجهود لنضمن حكم الاغلبية الفوري في زيمبابوي ووضع حد لاستغلال وسيطرة نظام سميت غير المشروع ، وكذلك اعتداءاته المتكررة ضد الدول المجاورة . ويجب كذلك ان نواصل جهودنا لصالح قضية شعب ناميبيا . ويجب ان نستمر في ان نحث وان نتخذ جميع

\* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد اسينديو وند رليتش (غواتيمالا) .

التدابير العملية اللازمة من أجل وضع حد لتحدى نظام بريتوريا في سياستها الرامية الى فرض الفصل العنصرى والبانوتوستانات واستمرارها في استغلال مصادر الثروة والموارد البشرية لشعب ناميبيا . وفي هذا الصدد ، يعبر وفدى مرة اخرى عن اتفاهه والسيد سالم عندما قال ، انه في هذه المرحلة يجب ان نستمر في جهودنا في جميع أجهزة الأمم المتحدة ، وغيرها من المحافل ، وقد اشار بصفة خاصة الى مجلس الأمن . ان وفدى يؤمن منذ وقت طويل بان المصالح الاستراتيجية والتجارية القديمة لا يجب ان تعد تبريرا كافيا لعرقلة جهود الأمم المتحدة في قضايا السلم والعدل والحرية والمساواة العنصرية وتقرير المصير في الجنوب الإفريقي وغيره .

وفي هذا العام عقد اجتماع آخر لمواصلة جهود المجتمع الدولي في قضية شعبي زمبابوى وناميبيا ، وكان ذلك مؤتمر مابوتو التاريخي . ان وفدى يحيي ذلك المؤتمر ويود ان يعبر عن ارتياحه وامتناله مع الاعلان التاريخي وبرنامج العمل الذى اسفر عنه المؤتمر .

قبل ان اختتم هذا البيان اود ، بالنيابة عن وفدى ان اعبر عن الشناء والاشادة بالامين العام من أجل جهوده المخلصة التي بذلها لصالح تلك القضايا . ونحن ندرك تماما انه سوف يواصل بذل هذه الجهود ونتمنى له كل نجاح ممكن .

السيد كاني (موريتانيا) (الكلمة بالفرنسية) : هذا العام ، كما هو الحال بالنسبة

للأعوام السابقة منذ عام ١٩٦٠ ، فان الجمعية العامة حينما عالجت القضية الخاصة بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، فان الجمعية العامة ارادت ان تقدم الدليل على انها تهتم بصورة خاصة بقضية تصفية الاستعمار . ان بحث هذه المسألة على مر السنين يسمح للجمعية العامة ان تستعرض الجهود التي تحققت في مجال تصفية الاستعمار منذ عام ١٩٦٠ . الى جانب ذلك فان هذا البحث والاستعراض يتيحان الفرصة لمجتمع الدول الممثل في هذه المنظمة كي يبحث الوسائل المناسبة التي تمكنه من اكمال مهمة دفع الشعوب نحو التقدم ، وهي المهمة التي بدأها بالفعل .

لا شك ان تقدما هائلا وكبيرا قد تم احرازه منذ ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ في بعض اجزاء من اسبانيا وافريقيا وامريكا اللاتينية حيث نجد ان هناك شعوبا كانت تخضع للسيطرة الأجنبية استطاعت ان تحصل على استقلالها وحريتها بفضل النضال التحررى الذى اضفى عليه المشروعية القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ويفضل الدعم المادى والمعنوى من المجتمع الدولي . وفي خلال الجلسة العامة

٩٤٧ المؤرخة في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ ، اعلنت الجمعية العامة ايمانها بحقوق الانسان الاساسية وكرامة الفرد الانساني ، وأيدت بشكل واضح نضال الشعوب من أجل حريتها ، فان الامم المتحدة قد فتحت بغير شك عهدا جديدا في العلاقات الدولية . ان هذا العمل من جانب منظماتنا الذي انعكس في القرار ١٥١٤ ( د - ١٥ ) ، والذي اسماه البعض ، ويعق ، ميثاق الحرية ، حدد نطاق تنفيذ مبادئ الميثاق التي تعتبر هدفها الاساسي تحويل فكرة المساواة بين جميع الدول والشعوب التي تعيش على ظهر كوكبنا الى حقيقة واقعية .

منذ ١٤ كانون الاول / ديسمبر عام ١٩٦٠ وهو تاريخ مشهود في سجلات منظماتنا ، فان هناك وعيا متزايدا بالعلاقات بين الدول ومصير الشعوب على المسرح الدولي مما حدلم الحواجز النفسية القديمة التي استمرت قرونا بين الاستعماريين والمستعمرين ، وقد ادى ذلك الى ارساء علاقات موضوعية مشمرة جديدة تقوم على الاحترام المتبادل والمساواة .

وبالنسبة للبلدان النامية التي حصلت على استقلالها مؤخرا ، وبالنسبة للبلدان التي ماتزال تحت السيطرة الاستعمارية ، فان هذا الموقف من قبل الامم المتحدة الذي اتخذته في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ كان وما يزال يعني ان النظام المجحف الذي كانت تعيش فيه غالبية الشعوب والذي يحاول البعض تكريسه اليوم قد انتهى الى غير رجعة .

وبالنسبة للبلدان الاستعمارية التي ايدت اعلان الأمم المتحدة ، فان الموقف الجديد والشجاع الذي اتخذته يعني انها اضحت عازمة لكي تطوى صفحة من أصعب الصفحات في العلاقات الدولية ، وهي من الصفحات المفيدة والمليئة بالدروس .



ومنذ ١٧ عاما اتخذت الامم المتحدة هذا الاتجاه ، وقد حدثت تغيرات نوعية وكمية منذ ذلك الحين ، وذلك من خلال الاتفاقات التي تمت بين الدول الاستعمارية وبين الدول المستعمرة . وقد استطاع مئات الملايين من البشر ان يحصلوا على استقلالهم في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية وفي مناطق اخرى من العالم . وهكذا برزت امم جديدة وتكونت دول ذات سيادة . ان مثل هذا التحول الهام كان صعبا ، بل وربما مستحيلا ، حتى يتحقق في مثل هذه الفترة الوجيزة لـوان الشعوب المقهورة لم تحظ بالمساندة الايجابية من قبل الدول المحبة للسلام والعدل في المجتمع الدولي ككل .

ولكن ، وعلى الرغم من انجاز هذا العمل الضخم الذي عاد بالفائدة على الشعوب ، فان مهمة منظمنا لم تكتمل بعد . واليوم ، وباسم هذه الحقوق المشروعة في الحرية ، فان هناك شعوبا ما تزال تناضل حتى الموت وترفض الخضوع والتبعية وترفض الوضع المجحف الذي يريد البعض لها ان يعيش فيه وتقدم تضحيات ضخمة وتتعرض لمعاناة شديدة . وهناك حروب استعمارية شرسة لا مثيل لها ما تزال تستعر في الكثير من مناطق العالم ، مع ما يلحق ذلك من الآلام والمعاناة . وانا كانت بعض هذه الحروب التي تجتاح العالم هي نتيجة مباشرة لتصفية الاستعمار وللتناقضات التي خلفها الاستعمار ، فان هناك بعض الصراعات التي تعود الى الافتقار الى الحزم من جانب الامم المتحدة . وفي هذا السياق ، وفي ظل هذه الصورة التي تتسم بالتعاسة ، فان افريقيا لا تحتل المكان الملائم لها . ففي روديسيا ، ولنبدأ بهذا الاقليم ، فان وضعها سياسيا ينطوي على مفارقات شديدة ما يزال مستمرا ، وهو يتحدى الضمير العالمي . فهناك حفنة من العنصريين البيض الذين يسلحهم ويساند هم عدد من اعضاء هذه المنظمة ، تفرض منذ ١٢ عاما القمع على الملايين من السود . ومنذ ان طرحت مسألة روديسيا على منظمنا ، فان وفدنا قد عبر عن وجهة نظره مرارا وتكرارا ، بالنسبة الى مستقبل هذا الاقليم . ومع ذلك ، في ضوء التطورات الاخيرة في هذا الجزء من افريقيا ، فان وفدي يرى انه من اللازم ان يعبر عن وجهة نظره من جديد ، وقد اتاحت لنا الفرصة لكي نعبر عن ذلك في مناسبات عدة . ونود ان نقول ان انتصار شعب زيمبابوي يتوقف على نضال ابنائه . ولهذا ، فاننا نؤيد موقف الجبهة الوطنية واعتراف المنظمة بها ، لأن هذا يشكل خطوة من الخطوات اللازمة لمواجهة القمع الاستعماري . ان هذا العمل قد اثار ايان سميث الذي يرى سلطته تتصدع يوما بعد

يوم في الاقليم الذى يسيطر عليه . ان هذا الفشل قد سجله الرود يسيون في كافة المجالات وهـذا يدفعهم الى اشاعة الفرقة بين ابناء زمبابوى والقيام بعدوان شرس ضد موزامبيق والبلدان المجاورة . ان آخر الهجمات التي شنها نظام حكم ايان سميث على موزامبيق قد اسفرت عن ٢٠٠ قتيل ، الى جانب قائمة ضحايا نظام حكم ايان سميث وعملائه .

ولكن وعلى الرغم من هذا العمل الذى يتناقض مع القانون والاخلاق ، والذى يرجع الى العزلة المتزايدة لنظام سالزبوى ، فان انتصار شعب زمبابوى مؤكد ، لأنه سيكون نتيجة لعملية تاريخية لا رجعة فيها .

وفي ناميبيا فان الوضع السياسي لم يتطور زهاء ربع قرن . ففي هذا الاقليم الدولي كما هو الحال في زمبابوى ، هناك تشابه في مناهج واساليب القمع وذلك بسبب تماثل الفلسفة التي تحكم مسلك نظام حكم ايان سميث ونظام حكم بريتوريا . وفي ناميبيا ، كما هو الحال في زمبابوى فانه الى جانب عمليات التعذيب والسجن التعسفي والمحاكمات غير المشروعة ، فان هناك اهدافا اخرى يتوخاها نظاما الحكم العنصريان ، وهي اشاعة الفرقة والانقسام للابقاء على السيطرة وقمع الاهالي والشعوب ، وهي النتيجة المنطقية لكل احتلال غير مشروع . ولأسباب نعلمها جميعا ، فان الحكم غير المشروع لناميبيا يعد تحديا للمجتمع الدولي . اننا نجد ان الوضع في ناميبيا قد اصبح غير محتمل ، خاصة وان القمع الذى يعاني منه السكان يشكل تحديا لا مثيل له لمنظمتنا التي كان عليها ان تقود هذا البلد نحو الاستقلال . ان هذه المفارقات ، لتبعث على القلق في اطار المجتمع الدولي لأن منظمة الامم المتحدة التي تضطلع بدور تحقيق العدالة ، تجد نفسها قد اصبحت ضحية عاجزة امام اعادة استعمار ناميبيا من قبل جنوب افريقيا . لقد قيل الكثير منذ ٢٥ عاما . ولقد ادانت جنوب افريقيا عدة مرات من قبل الجمعية العامة وغيرها من محافل الامم المتحدة الاخرى ، ومع ذلك فانها ما تزال ، تحتل ناميبيا وتحاول ان تحكمها بالقمع والرعب .

ان مجلس الأمن قد دعا الى ضرورة اتخاذ تدابير بمقتضى الميثاق ، ولكن هناك نوعا من التواطؤ من قبل بعض الدول . واننا نقرر اليوم ان عق الفيتولن يمنع جنوب افريقيا من السقوط في الهاوية . ان مجلس الامن كان يستطيع ان يدفع نظام فورستر ، ويبين له انه قد ان الأوان لكي يفي بالتزاماته . وفي هذا الصدد ، فاني اود ان اشير الى آخر اجتماع لمجلس الأمن خصص

للجنوب الافريقي ، فقد تم اتخاذ خطوة هامة من خلال اعتماد القرار بشأن حظر ارسال الأسلحة الى جنوب افريقيا . وأيا كانت حدود هذا القرار الذي اتخذه مجلس الامن ، فان قبول توقيع هذا الجراء من قبل اعضاء مجلس الامن ، يوضح مدى السأم الذي اجتاح البلدان التي كانت تؤيد جنوب افريقيا . ان مثل هذا الموقف من قبل مجلس الأمن كان لا بد وان يؤدي بنظام حكم بريتوريا الى ان يفكر في الأمر . ولكن الموقف الاخير لفورستر بالنسبة الى الانتخابات في جنوب افريقيا وتشدد في سياسته بعد تلك الانتخابات ، يوضح ان انه لم يبق للام المتحدة الا ان تطبق احكام الفصل ٧ من الميثاق . وطالما ان الامم المتحدة سوف تكتفي باصدار الادانات ، فانها لن تكون في موقف يسمح لها بالحيلولة دون تردى الموقف في جنوب افريقيا الى صراع يشكل تهديدا خطيرا للأمن والسلم الدوليين .

هذا ، وبعد ان تطرقت الى هاتين القضيتين اللتين تشكلان خطرا محققا على افريقيا وعلى المجتمع الدولي ، فاني اود ان اشير الى مسألة اخرى تعد من الامور التي تدخل في نطاق المسؤولية بالنسبة الى منظمنا ، واعني بذلك قضية فلسطين ، لأنني ادمت بهذا الامر . ان هذه القضية تهتم منظمنا منذ اكثر من جيل بأكمله . ففي ذلك الجزء من العالم ، فان شعبا بأكمله قد طرد من وطنه وجرد من أملاكه واصبح ضحية البؤس والجوع والمرض . ونحن لانستطيع ان نفهم لماذا اخذت منظمنا على عاتقها مسؤولية هذا العمل الذي جعل فلسطين نهبا للسيطرة الاجنبية .

وهنا وكما هو الحال في ناهيبيا ، فاننا امام وضع استعماري الى جانب نزعة توسعية ، مما يعد امتهانا للمبادئ الاخلاقية وللقانون . ففي فلسطين كما هو الحال في ناميبيا ، فان نظامين عنصريين مايزالان عضوين في هذه المنظمة يقومان بممارسات خطيرة تعد انكارا وتجاهلا للمبادئ التي تشكل ركيزة ميثاق الامم المتحدة . وفي هاتين الحالتين فان الامم المتحدة قد وقفت عاجزة ليس لأن غالبية اعضائها لا تحاول ان تجد الحلول التي تتفق والحق والعدل ، لوكن لأن الامم المتحدة قد أصابها الشلل بسبب السلطات الاستثنائية التي تمارسها الأقلية .

وفيما يتعلق بفلسطين وناميبيا ؛ فان استخدام حق النقض كان عقبة ومازال أداة تحقق استمرار نظامين أدانهما المجتمع الدولي ، في الحياة . وأيا كانت الجهود التي تؤدي الى تعبئة الصهيونية وأيا كانت أبواق الدعاية التي تروج لها ، فانه لا يمكن ايجاد حلول دائمة في الشرق الأوسط ما لم تأخذ هذه الحلول بعين الاعتبار بداية ، واؤكد على ذلك ، الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، لقد كانت هذه الأمانى وما تزال متشلة في ضرورة عودة الشعب الفلسطيني الى وطنه المفتصب . والاعتراف بحقه في فلسطين . ان منظماتنا هذه ، ان اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني انما قد قطعت خطوة هامة في الطريق نحو احلال الحق والعدل في فلسطين .

وكنت أتمنى أن أتحدث عن أمور أخرى ، هي موضع مناقشاتنا الحالية ، والتي تشير اهتمام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره ، ولكنني اذا كنت قد اقتصرت على الاشارة الى بعض القضايا المعروضة علينا الآن فليس لأن القضايا الأخرى لا تحظى باهتمام وفد بلادى بنفس القدر ؛ ولكن لأن منظماتنا مواجهة منذ أكثر من ربع قرن بهذه القضايا التي تطرقت اليها .

وفضلا عن ذلك ، فان تقرير لجنة الأربعة والعشرين ، الذى قدمه أخونا السفير سالم أحمد سالم رئيسها ، اتسم ببلاغة وبحنكة نعرفها جميعا ، قد شمل كافة القضايا المطروحة علينا - وان يهنئ وفد أعضاء اللجنة الخاصة المعنية بانها الاستعمار ، كما يهنئ رئيسها ، فاننا نرى أن المقترحات الواردة في هذا التقرير تنطوى على كثير من الجوانب الايجابية ، التي تستحق تأييدا اجماعيا من منظماتنا . وان تعهدت جمعيتنا والتزمت ، بصورة حازمة ، بمساندة النضال ضد الاستعمار والسيطرة انما قد برهنت للعالم على أنه قد آن الأوان لكي نضع حدا لكافة أشكال الهيمنة الأجنبية بصورة لا رجعة فيها . ان مؤتمرى مابوتو ، ولاغوس والمبادرات الفعالة التي اتخذها الأمين العام للأمم المتحدة لازالة الجمود عن الموقف في الشرق الأوسط ، كل ذلك ينهض دليلا على حرص منظماتنا على تسوية كافة هذه القضايا .

ان الجهود المبذولة من جانب حركات التحرير ، ونضالها من أجل التحرر هو نضال لا رجعة فيه . وفي الجنوب الافريقي ، والشرق الأوسط ، وفي أجزاء أخرى من العالم نجد نفس الحزم ونفس النضال ونفس دفعة التضامن والسخاء من قبل العالم تجاه هذه الشعوب ، لتحقيق مزيد من العدالة والسلم والحرية .

وأيا كانت المحاولات التي يبذلها أولئك الراغبون في تقسيم افريقيا ، والعالم العربي ، وأمريكا اللاتينية ، وآسيا ، فان تيار الوحدة سيظل تيارا لا رجعة فيه . وكذلك الوحدة والتضامن . فهي كلها نفس الأمانى ، نحو الحرية والكرامة ، والرغبة في عالم يسوده العدل والأخاء . ان جمعيتنا التي هي أنسب محفل للتعبير فيه عن هذه الأمانى سوف تقدم اسهامها لتحقيق هذه التطلعات نحو ازالة الهيمنة والاستغلال والتفرقة بين الناس بسبب الجنس أو العرق .

السيد جمال ( قطر ) : اود في بداية كلمتي أن أشيد بالجهود القيمة التي بذلتها اللجنة المعنية بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، على العرض القيم الذى قدمت به التقرير الوارد في الوثيقة رقم 9-1-Add. & A/32/23 عما يجرى في البلدان التي مازال خاضعة لنير الاستعمار والسيطرة الأجنبية .

ان بلادى تعلق اهتماما بالغا ومباشرا على القضايا التي تتعلق بتصفية الاستعمار ، ليس لتضامنها مع الشعوب المقهورة فحسب ، بل لالتزامها بقضايا السلم والعدل في العالم . ان تصفية الاستعمار بكافة أشكاله تعتبر احدى المهام الرئيسية للأمم المتحدة ، لأن مواصلة وابقاء الاستعمار لا يمثلان فقط عائقا في سبيل ارساء السلم والأمن في العالم ، بل يعتبران في نفس الوقت انكارا لحق الشعوب في تحقيق أمانيتها المشروعة في تقرير المصير والاستقلال . فما زالت هناك عدة شعوب في أقاليم تقع في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط تناضل من أجل تحريرها من نير الاستعمار ومن أجل الاستقلال والسيادة على مواردها ، معلقة آمالها على الأمم المتحدة ، التي ينبغي أن لا تتهرب من مسؤولياتها تجاه هذه الأقاليم ، ويتعين على هذه المنظمة الدولية ، ان تؤمن تطبيق ما نص عليه الميثاق في المادة ٧٣ منه ، والتي تنص على التزامات الدولة القائمة بالادارة وخاصة بالنسبة للجانب السياسي من عملية تصفية الاستعمار .

ان قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ ( د - ١٥ ) يعتبر الأساس والمنهج السليم لتحقيق الاستقلال والتخلص من السيطرة الاستعمارية والأجنبية وخلق جو ملائم للتعاون فيما بين الشعوب . ان هذا القرار التاريخي كان بمثابة الوثيقة القانونية التي تحمل المبادئ الأساسية لتأمين حقوق الشعوب في تقرير المصير وفي السيادة على مواردها الطبيعية والحفاظ على حقوق الانسان الأساسية . ان ممارسة سياسة الفصل العنصرى ، وجميع أشكال التمييز العنصرى ، وغيره من ضروب

التمييز ، لم يتم القضاء على معاقله في جنوب افريقيا وروديسيا ، لأن الاستعمار والظلم ، والسيطرة الأجنبية تحول دون تنفيذ الحقوق المشروعة وتقرير المصير والسيادة الوطنية لهذه الشعوب ، التي تتعرض يوميا للقهر والعذاب .

ان من بين المناطق التي تناقش الجمعية العامة عملية تصفية الاستعمار فيها باهتمام بالغ وكبير ، هي جنوب افريقيا وناميبيا وزمبابوى ، حيث يتعرض فيها الملايين من الجنس البشرى يوميا للقهر والعذاب وسياسة الفصل العنصرى . ان سياسة الفصل العنصرى البغيضة قد سبق وأن استنكرها المجتمع الدولي بأكمله لأنها في الحقيقة تشكل جريمة ضد الانسانية ، ولا يمكن لهذا المجتمع الا أن يواصل الاستنكار بعنف لكافة الأعمال البربرية التي ترتكب ضد المواطنين الأفارقة ابتداءً من مذبحه شارب فيل ، حتى مقتل البطل القومي ستيف بيكو على أيدي سفاحي جنوب افريقيا .

ان النظامين العنصريين في جنوب افريقيا وروديسيا مازالا يتحديان الراى العام العالمي ، ويستهيان بكافة القرارات التي أقرتها منظماتنا الدولية ويواصلان مخططاتهما غير الانسانية في اخضاع شعوب المنطقة بالارهاب والابادة الجماعية ، وفرض سياسة البانتوستانات التي كان آخرها انشاء البانتوستان " بوفوتاتسانا " . ولقد علقت صحيفة النيويورك تايمز في عددها الصادر بالأمس ، ان هذا البانتوستان سوف لا يكون أكثر حثا من سابقه الترانسكي ، وسوف لن يلقي اعترافا أكثر من اعتراف الترانسكي به . وفي هذا المجال فاننا نحث جميع الدول الى الامتناع عن الاعتراف بهذا الاستقلال الزائف بأى شكل من الأشكال ، أو التعاون مع أى سلطة تشكل على أساس هذه السياسة العنصرية ، التي سبق أن استنكرتها الأمم المتحدة ، وازدياد أجهزة هذين النظامين غير الشرعيين من أجل قمع السكان الأصليين واضطهادهم . وفي ضوء اصرارهما على تحدى الارادة الدولية بتصلب وعناد ، فاننا نرى أنه لا بد من اتخاذ المزيد من الخطوات العملية الفعالة وخاصة من قبل الدول الغربية لممارسة الضغط وتضييق الخناق على هذين النظامين العنصريين وارجاعهما على الاعتراف بحق الشعوب الرازحة تحت نير استبدادهم في تقرير مصيرها على ارضها .

كما انه لا بد من وضع القيود امام الدول التي تقدم لهذه النظمين مختلف اشكال التأييد الاقتصادي والعسكري اما عن طريق بيع الاسلحة الفتاكة لهم وامدادهم بالمعدات العسكرية والاستثمارات المالية واستغلال الموارد الوطنية ، وتقدير التكنولوجيا النووية والمعدات اللازمة ، مما يشكل خطرا جسيما ضد شعوب الجنوب الافريقي وضد الامم المتحدة نفسها ويهدد الامن والسلم العالميين . فلا بد ان من اسداء المزيد من المساعدات المادية والمعنوية ، لحركات تحرير زيمبابوي وناميبيا وآزانيا ، لمساندتها على مجابهة هذا التحدي العنصري البغيض .

اما فيما يتعلق باقليم ناميبيا ، فاننا نعتقد بأنه يجب على الامم المتحدة ان تتحمل كافة مسؤولياتها بمساندة شعب ناميبيا لممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . فبالرغم من ان المجتمع الدولي قد طالب منذ عام ١٩٦٦ ، وما يزال يطالب بانسحاب جنوب افريقيا من ناميبيا وشجب احتلالها المستمر وغير الشرعي ، والذي بدوره يشكل تهديدا للسلم والامن في القارة الافريقية ، فان النظام العنصري في جنوب افريقيا مازال يواصل احتلاله للاقليم بالقوة ، وبالمسك بسياسة الفصل العنصري عليه ويضع القيود على سكان الاقليم بالنزح بهم في غياب السجون ويعرضهم للتعذيب والقتل بسبب معارضتهم لاحتلال جنوب افريقيا لاقليم ناميبيا .

ان التعبئة العسكرية التي تقوم بها جنوب افريقيا في ناميبيا ، وتزايد استخدامها للقوة من اجل مواصلة سيادتها غير الشرعية على الاقليم ، ورفضها الانصياع لقرارات الجمعية العامة المتعلقة بالاقليم المستعمرة والتي كان آخرها القراران ١٤٣/٣١ و ١٤٥/٣١ وقرار مجلس الامن رقم ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) ، فانه لمن واجب الامم المتحدة ، وخاصة مجلس الامن ، اتخاذ جميع التدابير المناسبة بموجب الميثاق بما في ذلك الفصل السابع ، بخية ضمان انصياع حكومة جنوب افريقيا لقرارات الامم المتحدة في اقرب وقت ممكن . كما ان الحرب التي تشنها كل من حكومة بريتوريا في الاقليم ، وحكومة سالزبورج ضد البلدان المجاورة ، تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين .

ان اعلاني مابوتو ولاغوس ، قد استرعيا انتباه المجتمع الدولي الى الخطر الذي يهدد السلم الدولي في جنوب افريقيا وناميبيا وزيمبابوي ، وبالتالي يعتبر منافيا مع مقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه وانتهاكا مباشرا لحقوق السكان . لذا فانه من الضروري ، الا تقتصر اعمالنا على مجرد ادانة واستنكار الفصل العنصري ، بل يجب ان تتضافر جهودنا لاتخاذ اجراءات محددة حتى نتمكن من

القضاء على النشأين غير الشرعيين وعلى سياسة الفصل العنصرى، التي تتبعها كل من روديسيا وجنوب افريقيا ، والتي وقعت شعوب المناقاة ضحايا لهما .

ان الشعوب التي ما تزال ترزح تحت السيلرة الاستعمارية وخاصة في جنوب افريقيا وناميبيا وروديسيا ، تكافح وتناضل من اجل تأكيد هويتها التي تمكنت من الحفاظ عليها على مر التاريخ . ان كفاح هذه الشعوب بقيادة حركات التحرير الوطنية ، هو حق مشروع لنيل حريتها وتنايم حياتها وفقا لتقاليدها وفهمها لمصالحها . ويجب على هذه الشعوب مواصلة كفاحها مادام ذلك ضروريا ، لأنها تمكنت من ان تبدى بشجاعتها وتضحياتها ، ايمانها بشرعية قضيتها وبعدم انكار حقوقها . ويجب ان تجد هذه الشعوب وحركات تحررها من المجتمع الدولي ، الدعم اللازم والمساعدة الكافية لتعزيز كفاحها ، لأنه قد مضى الوقت الذي تستلعب فيه القوى الاستعمارية كبت اصوات ضحاياها .

ان وفدى يود ان يغتنم هذه الفرصة ليحرب عن تقديره العميق للجهود المضنية التي تبذلها الامم المتحدة من اجل توعية الرأى العام العالمى بدور الامم المتحدة في مجال انهاء الاستعمار والقضاء عليه ، ومن اجل الوصول الى عالم تسوده الحرية والمساواة والعدل . كما ان بلادى تؤكّد من جديد تأييدها التام والمطلق لنضال الشعوب الواقعة تحت نير الاستعمار والسيطرة الاجنبية ، وترفض جميع اشكال الوصاية على هذه الشعوب . لقد آن الاوان لشعوب العالم ان تتخلص من الاستعمار وان تصفية بجميع السبل المتاحة لديها ، والتي اقترتها الامم المتحدة ، لاستعادة حقوقها في الحرية والاستقلال وتقرير المصير .

السيد غفورزاي ( افغانستان ) ( الكلمة بالانكليزية ) : لقد مرت سبعة عشر عاما منذ

اعتماد الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة . وخلال هذه الفترة شهد المجتمع الدولي تغيرات كبيرة في مجال تصفية الاستعمار في تلك الاقاليم الخاضعة للسيطرة الاجنبية والاحتلال الاجنبي .

وعن طريق اثاره الرأى العام العالمى والنهوض بمجهود فعال من اجل القضاء السريع على الاستعمار ، في كافة اشكاله ومظاهره ، فان الاعلان وبرنامج العمل من اجل تنفيذه ، قد لعبا ومازالا يلعبان دورا هاما في مساعدة الشعوب التي تقع تحت السيلرة الاستعمارية والاجنبية في كفاحها العادل من اجل الحرية والاستقلال .



وخلال هذا العام ، استلخ عدد من الاقاليم الصغيرة ان يمارس حقه في تقرير المصير والاستقلال . وان البعض منها قد عاني بالحكم الذاتي الداخلي التام ووصل الى عتبة الاستقلال . ان جيوتي قد حصلت على استقلالها واشتركت في عضوية هذه الهيئة الدولية . وان ذلك يعد انجازا آخر لهذه المنظمة في مجال تصفية الاستعمار منذ ان بحثنا هذا الموضوع في المرة الاخيرة . وخلال عام ١٩٧٧ جرت احداث هامة ، وصدرت قرارات تهدف الى المزيد من تمهيد الطريق امام التطبيق السريع لما ورد في الاعلان ، ولاسيما في حالتي زمبابوي وناميبيا .

ان اعتماد مجلس الامن للقرار ٤٠٩ ( ١٩٧٧ ) بتاريخ ٢٧ ايار/مايو وفقا للفصل السابع من الميثاق ، يقرر ان الدول الاعضاء سوف تحظر استخدام او نقل اية اموال في اراضيها من جانب النظم غير المشروع في جنوب افريقيا ، وهو قرار في الاتجاه السليم . وان مجلس الامن ، وقد اعترف بالتعبئة العسكرية وأعمال الاعتداء المتكررة من جانب جنوب افريقيا ضد الدول الافريقية المجاورة ، قد اعتمد وفقا للفصل السابع من الميثاق القرار ٤١٨ ( ١٩٧٧ ) بتاريخ ٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ ، وفرض حظرا اجباريا على توريد السلاح لجنوب افريقيا . ان تلك المقررات من وجهة نظرنا ، تعد مساهمة فعالة لتحقيق مقاصد هذه المنظمة التي تهدف الى التطبيق الكامل لما ورد في هذا الاعلان .

ان عقد المؤتمر الدولي لنصرة شعوب زمبابوي وناميبيا المنعقد في مابوتو ، والمؤتمر العالمي من اجل العمل ضد الفصل العنصري المنعقد هذا العام في لاغوس سوف يكون لقراراتها اثر عظيم على اعمال الحكومات ، وكانت مناسبات رئيسية وايجابية خلال هذا العام من اجل تيسير تطبيق هذا الاعلان .

ومع ذلك ، فانه برغم تلك التطورات الايجابية فاننا نلاحظ بكل قلق ان الاوضاع في الجنوب الافريقي لا تمثل تميزا ايجابيا .

ففي جنوب افريقيا يستمر النظام العنصرى لبريتوريا في انكار الحقوق الثابتة للملايين من الافارقة ، ويمارس كل ضغط ممكن على الوطنيين السود بغية استمرار استغلال الموارد البشرية والطبيعية في البلاد لصالح الاقلية البيضاء . وبالرغم من ان مبدأ المساواة العنصرية قد اعتمده الامم المتحدة ، ومن خلالها من قبل المجتمع الدولي ، اتخذت في الوقت ذاته تدابير عملية من اجل تقليص وازالة التمييز ، وفي احد اركان القارة الافريقية ما تزال هناك جهود لعكس هذا الاتجاه الايجابي وفقا للسياسة الينغيزية للفصل العنصرى ، والتمييز العنصرى .

نحن نؤمن بان الفصل العنصرى في ناميبيا لايعني فقط التفرقة العنصرية والتمييز فيما يسمى بالاوطان والسخرة ، ولكن كذلك تفتيت النامبيين والبطش . بهم بغية منعهم من التوصل الى الوعي بمصالحهم الاصلية ، واعتمادهم على النفس من اجل الوصول الى مستوى الدولة الحرة ذات السيادة . ان النظام العنصرى في ناميبيا يواصل احتلاله غير المشروع واستغلاله للموارد البشرية والطبيعية في المنطقة . ان هذه الاوضاع تزداد سوءا في روديسيا الجنوبية . ان المحاولات المشتركة من جانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من اجل تمهيد الطريق نحو التسوية التفاوضية التي تقوم على حكم الاغلبية في زمبابوى ، قد انتهت بمؤتمر جنيف ولم ينجح عنها اية ثمار او نتائج ، وبصفة عامة فان جميع المقترحات ذات المغزى قد رفضها نظام سميث ، ويستمر هذا النظام في التمتع بالعلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية بما يخالف الفقرة ٦ من المادة الثانية من الميثاق .

ان حكومة افغانستان تود ان تعبر " مرة اخرى " عن قلقها العميق ازاء الوضع الناجم عن تأخير تطبيق الاعلان في حالتى ناميبيا وزمبابوى ، الامر الذى نتج عنه وضع متفجر في الجنوب الافريقي بصفة عامة ، وفي زمبابوى ، وناميبيا بصفة خاصة . ان تلك الاوضاع ، ولا سيما التعصب العسكرية في الاقاليم واستغلال الاقاليم كمنطلق للهجمات العسكرية ضد دول المواجهة الافريقية تشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين .

ان حكومة افغانستان تعتبر ان استمرار الاستعمار بجميع اشكاله ، وما اثاره في الجنوب الافريقي وفي الاقاليم الاخرى التي تخضع للحكم الاستعمارى يشكل جريمة تعد انتهاكا لاعلان الامم المتحدة وميثاقها ومبادئ القانون الدولي . وفي ضوء تلك الاعتبارات نعتقد انه يجب على الدول الاعضاء ، وفقا لميثاق الامم المتحدة ، ان تبذل قصارى جهدها لميانه السلم والامن الدوليين ،

ولتأمين حقوق الانسان الاساسية ، ولتشجيع التقدم الاجتماعي ومستوى افضل من المعيشة بحرية اوسع عن طريق تنفيذ هذا الاعلان .

نحن على يقين من انه من اجل بلوغ تلك الاهداف السامية يجب ان تشكل الخطوة التالية عوامل هامة :

ان توسيع نطاق الجزاءات ضد النظم غير المشروع في سالزبورى وتوسيع نطاقه لسد جميع الثغرات الحالية التي مازالت بها تنتهك الجزاءات .

اتخاذ التدابير الفعالة نحو الاشراف العالمي مثلما حدث في حالة فرض حثار السلاح على

جنوب افريقيا .

ان الانشطة والممارسات التي تقوم بها المصالح الاجنبية لمصالح القوى الاستعمارية تشكل

عبء رئيسية امام بلوغ الاهداف المنصوص عليها في القرار ١٥١٤ ( د - ١٥ ) ويجب ان يوضع حد لها ، كما يجب ان يتم شن حملة عالمية لاتخاذ التدابير الفعالة والمناسبة .

ان جهود المجتمع الدولي يجب ان تكف لقمع التعاون بين سالزبورى وبريتوريا .

يجب اتخاذ التدابير الفعالة والمناسبة من اجل تأمين معاملة جميع المضالمين من اجل

الحرية والمعتقلين وفقا للاحكام ذات الصلة في اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ .

تقديم اكبر اعلام ممكن من جانب وسائل الاعلام العالمية باهداف وانجازات الامم المتحدة

في مجال تصفية الاستعمار ، ولاسيما ما جاء في مؤتمرى مابوتو ولاغوس ، وقراراتهما الرامية الى زيادة الوعي بالاحوال في الجنوب الافريقي ، ولاسيما الحاجة الى مزيد من الدعم لحركات التحرر .

ان الكفاح البطولي لحركات التحرر يجب ان يحظى بالتأييد والمساعدة . وكذلك يجب

ان تقدم المعونة لحكومات دول المواجهة الافريقية في مقاومتها للاعتداءات التي تشنها الانظمة الاستعمارية والعنصرية .

ان الدول القائمة بالادارة ، مجبرة وفقا للمادة الثالثة والسبعين من الميثاق ، على

التعاون مع الامم المتحدة في نشر المعلومات حول الاوضاع السائدة في الاقاليم الخاضعة لارادتها

وعن طريق ضمان دخول بعثات الامم المتحدة التي تزور تلك المناطق من اجل الحصول على معلومات مباشرة والتحقق من رغبات وتطلعات الشعوب . اننا نعتبر اهتماما كبيرا لايفقد تلك البعثات الى

الاقليم المستعمرة ، ونعبر عن الامل في ان وصول بعثات الامم المتحدة لتلك المناطق ، الامر الذي تعذر في بعض الحالات الى الآن ، ان يتم انحاز ذلك في السنة المقبلة . كما اننا نعتبر اهتماما كبيرا للتعاون من جانب الدول القائمة بالادارة ، مع لجنة الاربعة والعشرين .

وفي هذا الصدد ، نحيط بالتعاون الذي حظيت به اللجنة من جانب الحكومة الفرنسية فيما يتعلق باقليم حزر نيو هيريد .

ان حكومة وشعب جمهورية افغانستان قد ايدا دائما الكفاح المشروع للشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والاجنبية . وسوف تستمر في دعم هذا الكفاح حتى يتم القضاء على جميع آثار الاستعمار والعنصرية ، والفصل العنصري والتمييز العنصري . ان ذلك الموقف الذي يشكل اساسا من اساس سياسة حكومة بلادى الخارجية يرتكز على ايماننا الراسخ وولاثنا للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الامم المتحدة .

السيد ستيفانيديس ( قبرص ) ( الكلمة بالانكليزية ) : اسمحو لي بادئ ذي بدء ان

اهنى بحرارة شديدة السفير سالم احمد سالم ، من جمهورية تنزانيا المتحدة رئيس لجنة الاربعة والعشرين الخاصة ، على الطريقة الماهرة التي قاد بها اعمال اللجنة . واود ايضا من خلاله ان اهنى مقرر اللجنة السيد فليل ، من الجمهورية العربية السورية ، على العرض المجل الواضح والفصيح لاعمال اللجنة الخاصة خلال العام الماضي . ان وفدى يسجل بارتياح ايضا الروح البناءة التي حدثت بجميع اعضاء هذه اللجنة ، خلال مداواتها .

ولقد طالعنا بعناية بيانات رئيس اللجنة الخاصة ومقررها ونود ان نبدي بعض التعليقات

بشأن اعمال هذه اللجنة .

ولا يسعنا الا ان نسلم بان اللجنة الخاصة قد لعبت دورا اساسيا في تنظيم المؤتمر الدولي

لنصرة شعبي زمبابوى وناميبيا والذي عقد في مايتو هذا العام . ولقد كلل هذا المؤتمر بالانجاح

بفضل الموافقة الجماعية على الاعلان السياسي وبرنامج العمل الخاص بتحرير زمبابوى وناميبيا .

ولست في حاجة هنا لان اؤكد على اهمية هذا الاعلان الذي يؤكد تكثيف العمل الدولي

من اجل نصره نضال شعبي زمبابوى وناميبيا . ان قبرص قد شاركت في مؤتمر مايتو ، وتعرب بحزم

عن تأييدها لهذا الاعلان الهام .

ان اعتماد تدابير خاصة مؤخرا في اطار الفصل السابع من الميثاق ضد جنوب افريقيا تعتبر علامة اولى نرحب بها لانها تعبر عن التفاؤل .  
اننا نأمل ان الجزاءات الموقعة على روديسيا سوف يتسع نطاقها حتى تشمل جميع الجزاءات الواردة في المادة الحادية والاربعين من الميثاق .

اننا نعتقد تماما بأن هذه الاجراءات - لأسباب مبدئية ، اذا ما بررها الموقف - ينبغي أن تدبّق في حالات العدوان المماثلة وعلى نظم الحكم التي تمارس القمع وترفض تدابير مجلس الأمن المتعلقة بهذا الموضوع ، خاصة اذا عدلت بموافقة اجماعية ، كما هو الحال بالنسبة لقبرص ، حيث أن هناك سلسلة من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة لم تدبّق ، ومع ذلك فان مجلس الأمن - حتى الآن - لم يفعل شيئا ازاء هذا الموقف ، ولم يتخذ التدابير اللازمة في مواجهة الدارف المذنب . ان وفدي يجد نفسه متفقا تماما مع اقتراح رئيس اللجنة الخاصة بشأن التبرعات المتأخرة لدى الدول الأعضاء لتغطية نفقات مؤتمر مابوتو ، وينبغي أن يستخدم ذلك جزئيا لمساعدة الشعوب المقهورة في زمبابوي وناميبيا ، من خلال الدارق الملائمة في إطار الأمم المتحدة ، وجزئيا لنشر مداولات مؤتمر مابوتو .

اعتمادا منا على التضامن الفعال وتأييد المجتمع الدولي من أجل الاستمرار - بنجاح - في نضالنا لتحرير أنفسنا من الوجود القهري لقوات الاحتلال ، فاننا نود أن نضيف كلمة تأكيد فيما يتعلق بالحاجة الى تعزيز تضامن المجتمع الدولي وتأييده لشعبي زمبابوي وناميبيا ، حتى يتسرع بالنصر كفاهما الاصيل من أجل التحرر والاستقلال . لأن ثقتنا كاملة في أنه لا توجد قوة على الأرض في موقف يمكنها من أن تقمع - الى الأبد - تطالعات الشعوب الى تقرير المصير ، والحريّة والاستقلال .

وتمسكا منا بالالتزام بتأييد النضال ضد الاستعمار والقهر ، فان وفد قبرص يشارك في تقديم مشروع القرارين A/32/L.35 و A/32/L.37 . ويحدونا الأمل أن يحظى هذان القراران بأوسع تأييد ممكن من هذه الجمعية .

لقد أتاحت الفرصة لوفدي لكي يرحب بوجود وفد دولة جيبوتي بيننا ، التي حصلت أخيرا على الاستقلال ، بعد عمليات اولية الأجل لتصفية الاستعمار .

وفيما يتعلق بالأقاليم الصغيرة المستعمرة ، يود وفدي أن يكرر موقفه المبدئي ، وهو أنه لا يمكن أن يكون هناك حل وسط مقبول بالنسبة للحق غير القابل للتصرف لشعوب هذه الأقاليم في تقرير المصير والاستقلال ، تمشيا مع اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، كما ورد في القرار التاريخي للجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) .

اننا سعداء ان نشير - في هذا الصدد - الى ما جاء في بيان السفير سالم بأن :  
 " اللجنة الخاصة - عند بحثها وفحصها للظروف السائدة في تلك الأقاليم  
 الصغيرة - قد وجدت تعاوننا الآن من قبل كل السلطات الادارية المعنية " .  
 وأن :

" هذا التعاون كان بالغ الأهمية في تمكين اللجنة من أن تقوم - كما ينبغي -  
 بالوفاء بالمسؤوليات التي عهدت بها اليها الجمعية العامة " . ( A/32/PV.92 ، صفحة ١٧ )  
 وفي هذا الصدد ، فاننا نتالمح الى ممارسة حق تقرير المصير من قبل شعوب جزر سليمان ،  
 وجزر جيلبرت ، وتوفالو ، وجزر نيوهيريد .

اننا نقر وجهة النظر التي تقضي بايفاد بعثات لتقصي الحقائق الى مثل هذه الأقاليم ،  
 أو الأقاليم الأخرى الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي ، فانه يشكل :  
 " وسائل ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها للأمم المتحدة حتى تتمكن من الحصول  
 على معلومات أساسية ومرضية فيما يتعلق . . . بالظروف السائدة في تلك الأقاليم " .  
 ( المرجع نفسه صفحة ١٨ ) .

ولذا فاننا نرحب بحقيقة أن اللجنة الخاصة كانت قادرة - بالتعاون مع السلطات الادارية  
 المعنية - على ارسال بعثتين لزيارة الأقاليم المستعمرة خلال العام الماضي .  
 وفي الختام ، أود أن أعرب نيابة عن وفدي عن خالص أمله في أن تتم عملية تصفية الاستعمار ،  
 تطبيقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة ، وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ ( د - ١٥ ) ، وانه - على  
 الأقل - سوف يتحقق ، لازالة وصمة العار التي ابتليت بها الانسانية والعقبة التي تعوق التعاون  
 والتفاهم الدولي على أسس السيادة والمساواة .

السيد كلارك (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفدي يشترك في مناقشة  
 البند ٢٤ من جدول الأعمال المعنون " تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " ،  
 وذلك لسببين : أولاً - لابرز قيم الحرية والاستقلال والعدالة للجميع ، أينما كانوا . وثانياً -  
 للتركيز على انزاعنا وأسفنا لعدم استتلاعة عدد من البلدان نيل استقلالها التام بعد مرور  
 عقدين على اصدار القرار ١٥١٤ ( د - ١٥ ) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ . ان

أسفنا يتزايد ازاء استمرار انكار الحقوق الأساسية في تقرير المصير لشعوب زمبابوى وناميبيا وجنوب افريقيا ، واستمرار اغضاعها لأشكال السيادة الاستعمارية والاستغلال الاقتصادي . ويجرى يوميا اعتقال الوائين جملة والجز بهم في السجون ، وحتى شنقهم لمجرد مطالبتهم بالحقوق والحريات الأساسية والمشاركة في طريقة الادارة التي يخضعون لها .

ان وفدى يقدر جهود أعضاء لجنة الأربعة والعشرين تحت القيادة القديرة لصديقنا السفير سالم من تنزانيا ، على تقريرهم الشامل والمفيد ، والوارد في الوثيقة A/32/23 والاضافات من ١ - ٩ . اننا نسجل كذلك اعجابنا باخلاص وتفاني اللجنة في سعيها وراء هدف تقرير المصير لجميع شعوب العالم . ان مهمتهم لم تكن هينة بأول السنوات . فبينما قامت بعض الدول القائمة بالادارة بتغيير سياساتها جذريا ، اقتربا لمقتضيات المادة ٧٣ من الميثاق وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، ان الآخرون على موقفهم السليبي ، كما هو الحال في جنوب افريقيا ، التي رفضت نالها العنصرى انها قبضته غير المشروعة على ناميبيا بعد الفاء انتدابه على الاقليم ، بل كثف سياساته العنصرية الوحشية هناك .

ونحن نتذكر أن جنوب افريقيا عضو مؤسس للأمم المتحدة ولكنها تعتبر اليوم غير مؤهلة لاحتلال مكانها فيما بيننا . ذلك هو المقياس الحقيقي لمدى التقدم المحرز والمنتظر من أجل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .



ان العام الماضي قد شهد بعض الانتصارات المتواضعة التي يمكن ان تكون مشارعا متواز  
لمنذمتنا . وفي هذا الصدد ، فاننا نشتم ، ذاء الفرصة لكي نيحي جمهورية جيبوتي التي احتلت هذا  
العام مكانها اللائق في المجتمع الدولي ونرحب بتلك الدولة الفتية ونتطلع الى تعاونها المثمر في  
مهمة تمكين الآخرين ، الخاضعين الى الآن للاستعباد الاستعماري من نيل الاستقلال والحرية .  
وناك كذلك مؤتمر مابوتو التاريخي لنصرة شعبي زبابوي وناميبيا الذي عقد في شهر آيار/  
مايو الماضي ، والذي اقر برنامجا للعمل بشكل خطوة عذيمة في الحملة الدولية لعزل نظام الأقلية  
البيضاء في روديسيا وريتوريا . ان اعلان مابوتو ، الذي ايدته ٩٦ دولة عضوا قد نص على تطويع  
الكفاح المسلح ، وعزل نظام الأقلية ، والتأييد الدولي لحركات التحرر الوطنية ، كعناصر تستطيع ان  
تخلق الظروف المواتية لحكم الأغلبية والاستقلال الحقيقي في زبابوي وناميبيا . ثم جاء المؤتمر  
العالمي لمناسبة الفصل العنصرى الذي عقد في بلادي في لاغوس من ٢٢ الى ٢٦ آب/أغسطس  
١٩٧٧ . ان اعلان لاغوس بشأن العمل الدولي لمناسبة الفصل العنصرى ، قد اكد من جديد ، في  
جملة امور ، دعم المجتمع الدولي وتضامنه مع الشعوب المضطهدة في الجنوب الافريقي ، ومع حركات  
التحرر الوطنية ، والتزام حكومات وشعوب العالم بالعمل من اجل الاسهام في استئصال الفصل  
العنصرى الذى وصف كثيرا بأنه شكل من اشكال العبودية المنظمة ، او في احسن الأحوال ، شكل من  
اشكال الاستعمار .

لقد اوضح وفد بلادي ، اثناء مناقشة سياسات الفصل العنصرى في جنوب افريقيا خلال  
الدورة الحالية للجمعية العامة ، ان العقوبات الاقتصادية الاجبارية على روديسيا لن تنجح ما لم  
تشمل جنوب افريقيا كذلك . ويفضل مناورات الشركات البترولية الكبرى واندفاعها نحو الأرباح وتعاونها  
الوثيق مع حكومة جنوب افريقيا ، مايزال البترول يتدفق الى روديسيا بكل حرية . والى ان يقـوم  
الاعضاء الدائمون في مجلس الامن بمجابهة حقيقة تسرب البترول ، رغم العقوبات ، وضرورة وقف هذا  
التسرب وكشف ادعاءات جنوب افريقيا ، فان العقوبات الاجبارية لعام ١٩٦٦ سوف تظل دون فعالية  
او جدوى .

ان البترول حيوى للغاية بالنسبة الى بقاء حكم سميث عسكريا واقتصاديا . لقد كانت نفـس  
تلك الشركات البترولية التابعة لجنوب افريقيا تقوم بتوفير ما ييسر تحرك القوات العسكرية المدرعة

التابعة لنظام سميث سى السمعة ، عبر حدود الدول المجاورة كموزامبيق ، بوتسوانا وزامبيا ، وذلك لتنفيذ المخططات الاجرامية العدوانية للزعيم المتمرد في تلك الاقاليم . ان تلك الحماسات قد تركت وراءها دمارا انسانيا واسع النطاق . ان التدخلات الاجرامية قد اختارت ضحايا من النساء والاطفال ، وخاصة في معسكرات اللاجئين ، وذلك من اجل تخويف المناضلين ووقف تأييد دول المواجهين لحركات التحرر .

ان بعض الدول الضريبة المشتركة في المفاوضات الجارية لتسوية الأزمة في ناميبيا وزمبابوى قد ادعت بأنه لا يجب المبالغة في الضغط على حكومة بريتوريا وادخال انواع فعالة من الضغوط ضمن العقوبات كالحظر البترولي مثلا ، وذلك لتلافي ما يسمونه بالمساس بالمفاوضات الحساسة الدائرة في ناميبيا وزمبابوى . ولكن ما هو المقابل ؟ ففي اعقاب القتل الضار لستيف بيكو وغيره من الوطنيين في جنوب افريقيا على ايدى الشرطة ، اجرى الزعيم العنصرى في الشهر الماضي انتخابات مفاجئة تقوم على حق البيض وحدهم في التصويت ، من اجل ابراز تحديه للعالم . ومنذ تلك الانتخابات الزائفة ينفذ الزعيم العنصرى وعده بفرض تدابير قمعية قاسية على اغلبية السكان الافارقة الابرياء .

ان هذه الصورة لا تختلف عما عليه الحال في زمبابوى فيعد مرور يوم واحد ، اطلق سميث قواته داخل موزامبيق حيث قتلت حوالي ٢٠٠ من النساء والاطفال الابرياء فدرا . وقد عرض الزعيم المتمرد امكانية بحث ما يسمى بالتسوية الداخلية على اساس " لكل رجل صوت " . وفي الحقيقة ، فان سميث لا ينوى التخلي عن السلطة ما لم تجبره قوة خارجية عن ارادته على ذلك . ويفضل مقترحاته المطروحة على زعماء زمبابوى في الداخل ، فانه يأمل ان يبيت الفرقة بين المناضلين داخل روديسيا وخارجها ، والحصول على المهلة التي يحتاجها لشن اعتداءات جديدة ضد الدول المجاورة واستمرار تحديه للمجتمع الدولي . ويبدو الآن ان سميث قد استنكر علنا المقترحات البريطانية الأمريكية ، وبالتالي لا يجوز بعد الآن الاحتجاج بالمشورة والادعاءات الرامية الى تأجيل اى عمل ضد نظام الحكم المتمرد .

ان ذلك هو ما دعا وفد بلادي الى ان يقترح دائما ، ان تغطى عقوبات مجلس الأمن الاجبارية جنوب افريقيا ، ان في ذلك السبيل الوحيد لبلوغ الفعالية ووقف سلسلة المعاناة الانسانية في ذلك البلد التعيس .

ان جميع الدول ، ولاسيما الدول الغربية ، عليها ان تتخذ الخطوات المناسبة لسن تشريعات تحدد مسؤولية شركاتها البترولية التي تعمل في جنوب افريقيا منتهكة بذلك التدابير الاجبارية حول توريد البترول لروديسيا ، عن طريق شركاتها الفرعية . ومن اجل نجاح التدابير ضد روديسيا يجب ان يسد مجلس الأمن شجرة جنوب افريقيا التي استغللت في الماضي فعالية تلك العقوبات . اننا نأمل ان تواجه الدول الغربية الاعضاء في مجلس الامن ، تحدى جنوب افريقيا وان تستجيب الى آمال الملايين ممن يعانون في هذه المناطق اليائسة ، عن طريق اتخاذ الاعمال المناسبة . ويجب ان يدرك الغرب ما ذكره الاقتصادى البريطانى السيد زيفرز عند ما خاطب اللجنة الرابعة بشأن تدفق البترول الى روديسيا فقال ما يلي :

" ان السؤال ، وليس فقط ما اذا كان نظام الأقلية البيضاء سوف يجبر على التخلي عن قوته السياسية والعسكرية غير المشروعة ، بل انه يشمل ايضا حجم الثقة في عمل غير عسكري حازم من جانب مجلس الامن في المستقبل ، بموجب الفصل ٧ من ميثاق الامم المتحدة " .

ان حكومة نيجيريا تقوم بدراسة جدية لهذا الموضوع ترمي الى تعريف الشركات التي تدير  
انشطة مربحة في نيجيريا ، وتقوم في الوقت ذاته بدور مساعد في استغلال وقمع زبابوي وناميبيا وجنوب  
افريقيا . ان انشأتها سوف تأخذها حكومة نيجيريا في الاعتبار بشكل متزايد ، عندما تحدد موقفها  
ازاءها . اننا نحذر مما ونكرر انه يتعين على تلك الشركات ان تكف عن التعامل مع جنوب افريقيا وعلى  
اية حال ، فان الوقت يفلت منها ان انها سوف تضطر للاختيار قريبا بين مصالحها الاقتصادية في  
افريقيا وبين مصالحها في الجنوب الافريقي .

ان جوهر بياني قد ركز على الاوضاع في الجنوب الافريقي ، ولكن يجب الا يؤول ذلك على  
اننا لا نستجيب الى تطلعات شعوب الاقاليم الصغيرة الاخرى في افريقيا والبحر الكاريبي وباقي انحاء  
العالم ، حيث ما يزال السكان ينتأرون ممارسة حقوقهم في تقرير المصير والحرية والاستقلال . اننا نؤيد  
جميع الشعوب اينما كانت في كفاحها لبلوغ وضع يسمح لها بأن تعتار مستقبلها بحرية وأن تحتل مكانها  
اللائق وسطنا كدول مستقلة ذات سيادة تنفيذاً لأهداف ميثاق الامم المتحدة . وفي هذا الصدد نود  
ان نسجل دعمنا القوي لشعب مايوت في كفاحه لاعادة الاتحاد مع اشقائه في جمهورية جزر القمر .  
ونأمل ان تتخذ الدول القائمة بالادارة الخطوات اللازمة للسماح لشعوب تلك الاقاليم بأن تتنازل  
استقلالها في اقرب فرصة ممثلة ، وأن تستمر في التعاون مع لجنة ال ٢٤ وذلك لعدم لهذا الهدف  
النبيل .

وأخيراً ، فاني اسجل تقدير وفد بلادى الحميق لاسهام بعض الدول الاعضاء - وخاصة  
دول شرق اوربا ودول الشمال - بتأييدها المعنوي والمادي المستمر لضحايا الاضطهاد الاستعماري  
في جميع انحاء العالم ولاسيما في الجنوب الافريقي . اننا نؤمن ان مثل هذه الجهود المتواضعة قد  
خففت الى حد كبير من معاناة ضحايا الاضطهاد ، ويسرت حركة محبي الحرية الحتمية في تلك  
الاقاليم نحو الاستقلال التام . اننا نقدم نفس الشناء للمنظمات غير الحكومية وللكنائس والحركات المناهضة  
الفصل العنصري، وللمنظمات الدولية ولوكالات الامم المتحدة المتخصصة وللأفراد الذين ساعدوا بفضل  
انشأتهم المنفردة او الجماعية على الاسراع بمعدل الحركة نحو تقرير المصير وتحقيق السيادة التامة  
في تلك الاقاليم . انني على ثقة من ان مشعل الحرية الذي اندلع منذ عقود مضت ، بنيل عدد من  
دول افريقيا السيادة التامة ، سوف يئالى مضيئاً بفضل محبي الحرية في جميع انحاء العالم ، الذين

يخلدون قيم الحرية والكرامة الانسانية . وبروح مستمدة من اعلاني مابوتو ولاغوس ، فاننا نأمل في ان تقوم الدول اعضاء هذه المنظمة الموقرة بتوحيد مواردنا في جهد عظيم للقضاء على ما تبقى من آثار الاستعمار والقمع والاستغلال والفصل العنصري من كل بقعة في هذه اليابسة .

السيد موندجو ( التونجو ) ( الكلمة بالفرنسية ) : مرة اخرى يتعين على الجمعية

العامة لمنظمة الامم المتحدة ان تبحث هذه القضية المثقلة ، قضية تصفية الاستعمار . ومع ذلك فاننا ازاء مسألة كانت منذ سنوات طويلة موضع بحث طويل واسع النطاق . اننا ازاء مهمة كان على الامم المتحدة ان تعكف منذ وقت طويل على دراستها . والذا كانت قد اتسمت خلال السنوات العشر الاخيرة بنجاحات لا تقبل النقاش ، فان كفتها قد رجحت اليوم امام عزم القوى الرجعية على عرقلة كل حركة تقود الى تحرير الشعوب وتحقيق امانيتها المشروعة في الحرية وفي الاستقلال . ومن اجل هذا السبب ، فان العقبات التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، خليفة بأن تبحث اليوم وان يتم تمحيصها وتقييمها . ويتعين علينا ان نسأل انفسنا هذا السؤال : مع من ، ومن اجل من ، يعمل آخر ممثلي الاستعمار في افريقيا وفي مناطق اخرى من العالم ، على خنق الحقوق الثابتة للشعوب المستعمرة في الاستقلال ، مع من ، ولأى سبب ، يقوم قدامى الاستعماريين وأنصار الاستعمار الجديد بادارة امورهم الى الافكار الجديدة التي فتحت منذ الستينات الطريق امام شعوب كوكبنا كلها ، للتوصل الى حل ثور ، في المسيرة الحازمة نحو الحرية والاستقلال والسلام . ان اولئك الذين مايزالون يتصورون ان انتفاضة الجماهير وسخائهم العادل ضد القهر الاستعماري لم يكن سوى حركة بعض القوى " البسيطة " اي كثورة قليع من الخراف يسوقه بعض الرعاة الصهرة ، لفي ضلال مبين . ولا يسعنا الا ان نبدي دهشتنا امام تهاون وتواطؤ بعض القوى التي تشجع بصمتها وبياناتها وبتصرفاتها ، الاعمال الاجرامية للاستعماريين في روديسيا وفي جنوب افريقيا ، ضد زمبابوي وناميبيا . ولكنني اقولها بصراحة ، ان كافة نزام الحكم الاستعمارية هذه محكوم عليها بالفناء ، ولقد آن الاوان لكي تنهار هذه النزام بخير رجعة .

وفي الوقت الذي تجرى فيه هذه المناقشات الهامة حول تصفية الاستعمار ، فان الشعوب التي ماتزال ترزح تحت نير الاستعمار تغوض نضالا شرسا لا هوادة فيه ضد من يحاولون قهرها . لأنه ازاء الجرائم العمياء للاستعماريين ، فان نضال التحرر الوطني كان وما يزال هو الوسيلة الرئيسية

للتقدم نحو تحرير الشعوب ، وهذه بادرة مشجعة للغاية . ان النضال التحرري المسلح هو الرد الوحيد على التحدي الاستعماري ، وكلما عظم التحدي كلما اصبحت البواعث على مقاومة هذا التحدي اكثر قوة . ان الشعوب التي تناضل ضد الاستعمار وضد حماته ، وأقصد بذلك الامبريالية ، تعلم انه دون قيادة حازمة فان طاقة الجماهير الشعبية سوف تتطاير وكأنها بخار قد اطلق في الهواء الللق . انه من خلال هذا النضال الحازم ، فان حركات التحرر الوطني تستلعب كل عام ان توجهه ضربة قاضية الى الاستعمار .

ومع ذلك ، فاننا نرى لزاما علينا ان نؤكد اليوم انه لم يعد في الامكان الدفاع عن الاسلورة الاستعمارية والعنصرية . انها اسلورة مضي عهدا ولم يبق منها سوى بعض البقايا في طريقها الى الازفاء . فالعملية ، قد اصبحت مشينة على الصعيد الاخلاقي وكذلك على الصعيد السياسي ، وهي عملية بهلوانية . وفي نأرنا فان الاستعمار يبدو وكأنه هو التعبير المميز للصوعية التي ترتبها بنظام للأشياء وبوضع للأمور يزعم البعض انه يرتبط " بالعضارة المسيحية " و " بالعالم الحر " . ان ذلك " العالم الحر " الذي ارتبط بالاستعمار والامبريالية ، لمن الامور التي تبعث على الدغشة .

كيف يمكننا أن نسلم بالأستطيع بعض الدول أن تضمن وجودها الا بالسيارة وباستغلال الشعوب الأخرى ، ومن خلال المصادرة الوقحة لحرية هذه الشعوب التي تتشوق بها مع تلك الدول الاستعمارية ؟

ان أفريقيا في قلب العاصفة ، أفريقيا التي تخوض نضالا عادلا ضد آخر القلاع الاستعمارية ، تعلم أنها تستطيع أن تعتمد على مساندة منظومة الامم المتحدة في الجهود التي تبذلها جميع البلدان الأفريقية لكي تظهر قارتنا من الاستعمار والمنصرية . انها ثلاثة صدمات عنيفة ، وثلاثة أقاليم عزيزة على قلوب جميع الأفارقة تلك التي تخضع للقانون الاستعماري بقسوته .

زمبابوي وناميبيا وجنوب أفريقيا التي تمر بمنحطف حاسم في تاريخها ، ذلك التاريخ الذي كتب بماء آلاف الشهداء . ان نظم حكم الأقلية الاستعمارية والمنصرية ، انما تستغل هذه الشعوب بصورة اجرامية وأصبح هذا أمرا لا يمكن احتماله بالنسبة لجمهير الجنوب الأفريقي التي هبت من سباتها العميق ، تحاول تحطيم الأسوار التي عزلتها عن الساحة السياسية ، وهي عازمة على تقويض جميع المؤسسات البالية التي تمهنتها وتهدد أبسط حقوقها .

ان ذبح الأهالي المدنيين الذي تم خلال الأيام الأخيرة على يد ايان سميث في دولة موزامبيق المستقلة ، وصفته وسائل الاعلام الغربية على أنه حدث تافه ورتيب ، ولنتصور للحظة واحدة أن مثل هذه الأعمال ، التي تنهض دليلا وبرهانا ساطعا على شراسة نظام حكم سالسبورى ، قد ارتكبت في أحد بلدان العالم الذي يوصف بأنه عالم متمددين ، ماذا كان مقدار الضجيج الذي تثيره الصحافة ويثيره الرأي العام الذي يحاول البعض أن يعيب به ؟ لقد فضل الضرب أن يلتزم الصمت حول هذه الجريمة البشعة التي يقترفها نظام حكم ايان سميث ويشل بذلك كل عمل فعال ضد هذا النظام فيسر المشروع من خلال القيام بتأثير لا يليق به على منظماتنا .

ومع ذلك ، فان الأحداث الدامية من هذا النوع والعدوان الخاشم الذي يقوم به هؤلاء المفامرون الذين أدانهم المجتمع الدولي ، ضد دول أعضاء في الأمم المتحدة ، يكفي لتعبئة منظماتنا في اطار القيام بعمل حازم من أجل ضمان ، صيانة المثل العليا لهذه المنظمة ، على الأقل . ان الالمبالاه التي تلتزم بها بعض القوى في مواجهة ايان سميث وفورستر تدفعنا الى الاعتقاد بأن هذه الدول المتواطئة هي المصدر المحرك الرئيسي لهذين النظامين .

ان مشكلة تصفية الاستعمار كثيرا ما يتم تناولها بصور مختلفة وتوجيه الهجوم عليها . ان هذه المشكلة تبدو في نظر وفد الكونغو أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بمسألة أمن الدول التي تقدم اسهاما ملموسا في نضال الشعوب ، تحت قيادة حركات التحرر الوطني . وبدلا من أن نشيد باخلاص هذه الشعوب وتمسكها بمبادئ الأمم المتحدة ، فان البلدان التي اختارت تقديم المساعدة الفعالة للشعوب المكافحة من أجل الحرية قد أصبحت موضع عداوة من قبل القوى الامبريالية التي بدأت تسعى لتأويقها بجميع الوسائل الاقتصادية والعسكرية والسياسية ، بما في ذلك التصفية الجسدية للزعما الذين يرفضون الاستعباد . وما لا شك فيه فان هذه فضيحة كبرى اذا ما قلنا أنه لم يتخذ أى اجراء أمنى من قبل المجتمع الدولي لاحباط هذه الأعمال العمدوانية .

اننا لم نعد نحتمل هذا الوضع بالنسبة لهذه الشعوب التي بدأت تخرج من السيادة الاستعمارية . وانا ما انتقدنا بحزم الشركاء الاقتصادية والعسكريين لنظام حكم جنوب أفريقيا ورود يسيا الذين ندعوهم ونناشدهم بأن ينفذوا الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن وبصفة خاصة الجزاءات الحازمة المتعلقة بحظر تصدير منتجات النفط ، ان ذلك مرجعه أن لدينا الدليل على الرابطة التي توصلت بوضوح بين تلك الدول وبين نظم حكم بريتوريا وسالسبورى المشينة . اننا نود أن نقول أن هذه الممارك التي أصبحت بالية ولا تتفق مع روح العصر لم يعد لها جدوى ومحكوم عليها بالفشل .

وعلى صعيد شكلي بحث ، تجدر الاشارة الى أن مؤتمر ماوتويبيد وفي نظرنا منعطفا حاسما في تاريخ تحرر زمبابوى وناميبيا . ان الاعلان وبرنامح العمل اللذين تم اعتمادهما بهذه المناسبة يحددان المهام التي تقع على عاتق كل منا ، حتى تلك التي تقع على عاتق الدول التي تصورت أن عليها أن تبدي تحفظات بالنسبة للاجراءات . ان هذه الدول تتصور أنه في الامكان أن تجد وسيلة للتفاوض مع ايان سميث وفورستر على أساس الخطة الأنكوامريكية . وبالنسبة لنا فاننا نعتبر أن مثل هذا الاجراء أمر غير مقبول لأننا قد استخلصنا العبر بالنسبة لطبيعة هذين النظامين النازيين والعنصريين . وازاء تردى الموقف خلال الفترة الأخيرة ، ألا يجدر بنا أن نفكر بجدية أكبر حول المسلك الذى ينبغي أن نتخذه ازاء فورستر . وحليفه ايان سميث ؛ ان هذين الشخصين متخصصان في الهروب الى الأمام ويحاولان الاستفادة بحنكة وبمهارة من تفهمهما للمجتمع الدولي ، ومن تهاونه ومن الاحترام الذى يحاليان به ويسخا من قبل بعض الدول . ويتمين علينا أن نواجه هذا الموقف .



ان الاحتمالات المرتقبة الداخلية في جنوب أفريقيا لا تدفع بأى حال من الأحوال الى التفاؤل . ان السلطة العنصرية تستعد لتنظيم استفتاء\* وهي لضمان استمرار نظام الحكم هناك ان هذه المناورة وحدها ينبغي أن تجعل من يترددون ، يدركون حقيقة نظام حكم بريتوريا . ولا توجد أية بادرة للتشجيع تلوح في الأفق . ولا أحد يعرف بشاعة هؤلاء\* السفاحين الذين اغتالوا ستيف بيكو وغيره الكثير من الوطنيين المجاهدين .

ان الرئيس جواشيم بوهمبي - اوبانغو رئيس جمهورية الكونغو الشعبية قد صرح في ٦ حزيران / يونيه ١٩٧٧ خلال حديث أدلى به لوكالة الأنباء الألمانية الغربية بما يلي :

” ان افريقيا اليوم أصبحت في حاجة لكي تتحرر تماما من ربة الاستعمار والاستعمار الجديد ومن جميع الصور وألوان الاستغلال . وبعد الانتصارات الباهرة التي سجلناها في أنغولا مع الحركة الشعبية لتحرير أنغولا ، وفي موزامبيق بفضل جبهة تحرير موزامبيق ، وفي غينيا بيساو والرأس الأخضر بفضل الحزب الأفريقي للاستقلال في غينيا بيساو والرأس الأخضر . . . كل ذلك يدفعنا الى الاعتقاد بأن اليؤر الأخيرة للفاشية والاستعمار سوف تقهر ، وأن نظام الحكم السياسي في جنوب افريقيا يمثل بالنسبة لأفريقيا بأسرها تحديا ليس فقط لأبناء افريقيا ، ولكن أيضا للانسانية جمعاء . وعليه يتعين على البلدان الأوروبية أكثر من أى وقت مضى أن تضم جهودها الى البلدان المستقلة في افريقيا حتى تعمل معا من أجل القضاء على ذلك النظام الذى يقرب من الفاشية الهتلرية ” .

ها هي الامم المتحدة في مفترق الطرق . هل ينبغي الاستمرار في التستر على هذه المناورات الهمجية التي هي وراء الهياكل غير الواقعية التي تعجز عن اخفاء الفوضى التي تتخبط فيها العلاقات الدولية ، وان نصم آذاننا أمام صيحات اليأس التي تنطلق من الجحيم في جنوب افريقيا ؟ وعلى العكس من ذلك ، وبعد هذا الثبات الطويل ، ألا يجدر بجميع الدول الأعضاء أن تفتتح وأن تواجه واقع عالمنا وأن تضع معا وتعيء جهودها نحو نقطة الالتقاء النهائية للقانون ، والسلم والصدقة في الجنوب الافريقي ؟ تلك هي مهمة تستطيع منظماتنا أن تضطلع بها .

السيد تراور (مالي) (الكلمة بالفرنسية) : حينما تحدثنا في العام الماضي عن

هذا الموضوع المطروح قيد البحث امام الجمعية ، فان وفدي قد حرص على أن يؤكد بصفة خاصة على عملية تصفية الاستعمار التي لا رجعة فيها .

ان حصول جيبوتي على الاستقلال مؤخرا ، وتصاعد نضال حركات التحرر ، والتأييد المستمر والدعم من قبل المجتمع الدولي لقضية التحرر الوطني ، كل ذلك ينهض دليلا على حتمية الانتصار النهائي على النظام الاستعماري .

هكذا ، فانه لمن دواعي فخر وفدي أن يعرب عن تهانیه لجيبوتي .

واننا على يقين من أن وفد جيبوتي سوف يساهم بنفس الصبر والحكمة التي استطاع من خلالها ان يحصل شعبه على الاستقلال مع الوحدة والتضامن .

ان ميثاق الامم المتحدة الذي وضع لكي يدعم النضال ضد القهر ، والذي عبر عن السخاء في أهدافه ولذلك كان يمكن ان يتضمن احكاما الزامية فيما يتعلق بحق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال .

ان المهمة المقدسة الخاصة بتوجيه الشعوب غير المستقلة نحو الاختيار المستقل لمستقبلها ، لم يعهد بها الى الدول الاستعمارية فقط ، بل انها من اختصاصنا جميعا . ولقد قبلناها بصراحة عندما قبلنا أن نكون أعضاء في المنظمة .

اذا كان لا بد من الانتظار حتى الذكرى الخامسة عشرة لتوقيع الميثاق لاعتماد القرار الشهير

١٥١٤ (د - ١٥) ، فانه من المؤسف ، مع ذلك ، ان نسجل أن دولا قد تحملت عبء النضال

الداي ضد النازية ولا تزال تضحي بأبنائها من اجل التحرر .

ان حق الشعوب في السيادة حق لا يمكن التصرف فيه واننا لن نكف عن تأكيد هذا الحق .  
ان النضال الذى تخوضه الشعوب ضد الاستعمار بجميع صورته مشتق من احكام الميثاق ، واننا  
نخون الميثاق اذا لم نؤيد تحقيق هذه الانتصارات تأييدا كاملا .

هناك مايزيد على ثلاثين من الاقاليم التي ينطبق عليها الاعلان الوارد في القرار ١٥١٤  
( د - ١٥ ) حول تطهيق الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة ، وبعضها  
تسمى " بالاقاليم الصغيرة " أو " الاقاليم دقيقة الحجم " .

ان هذه التسمية اللفظية لا يمكنها أن تتال من حق هذه الشعوب في السيادة والوجود

الوطني .

على هذه الشعوب وحدها ، أن توضح أساليب الادارة والحكم التي تتفق وواقعها وخصائصها  
الوطنية . وان موقعها الجغرافي ، ودرجة التقدم الاقتصادى والاجتماعي ، والحالة السكانية ،  
هو الامر الذى تستند اليه القوى الاستعمارية للحيلولة دون حصولها على حقها في تقرير المصير ،  
كل ذلك ليس من شأنه أن يحول دون حصولها على حقوقها . ويحمل كل ذلك علامة النظام الاستعماري  
المستغل .

يقع على عاتق المنظمة الدولية أن تساعد هذه الشعوب على الانتصار في نضالها من أجل  
حقوقها الوطنية ، حيث انها تثق في رسالة الام المتحدة لكي تتمتع بالحرية .

يتعين على الجمعية العامة اذن أن تجدد تأييدها لهذه الاقاليم ، وأن تعتمد في نهاية  
مناقشتها تدابير من شأنها أن تساعد على متابعة تطورها السياسي ، والاقتصادى والاجتماعي .  
ولهذا ، فانه لا بد من الالحاح على ضرورة ارسال بعثات لزيارة هذه البلدان من أجل وضع التقارير  
لكي تستنير بها المنظمة ، وعلى الرغم من تعقد هذه المشكلات فانها لاتزال في نطاق قدرتنا على  
اتخاذ القرارات .

ان جميع الوفود التي شاركت في المناقشة العامة للجمعية العامة في الدورة الحالية قد  
حييت مسألة اقامة نظام دولي اقتصادى جديد يقوم على احترام مقاصد ومبادئ الميثاق . ان فترة  
التوترات الخطيرة التي اتسمت بها العلاقات فيما بين الدول في نهاية الحرب العالمية الثانية ،

قد بدأت تختفي من أجل فتح عهد جديد يسوده التعاون والتفاهم . وان التهديد باستخدام القوة واللجوء الى القوة في العلاقات الدولية ، كل ذلك لن يحل الصراعات الدولية . بل على العكس من ذلك ، انه يزيك هذه الصراعات . وان اغفال الكرامة الانسانية ، والعنصرية ومضاهرها المختلفة ، كل ذلك يشكل تهديدا دائما للمسلم والا من الدوليين .

ان هذا ما ابرزه العقيد تشارلز سامبا سيسوكو، وزير خارجية مالي ، حينما ألقى بيانه في ١٣ تشرين الاول / اكتوبر امام الجمعية ، وقد صرح بما يلي :

" ان الجزء الجنوبي من افريقيا يشكل بؤرة من أخطر بؤر التوتر في العالم ، بسبب الاستعماريين والعنصريين البيض الذين سلبوا السلطة هناك ، ان الحرب تدور هناك بالفعل وتسود حالة ينعدم فيها الأمن . ان هذه المواجهة العنصرية قد تشعل المنطقة بأكملها \* (A/32/PV.33 ، صفحة ٣) .

للأسف ، فان هذا التنبؤ قد تحقق بعد الهجوم الاخير على موزامبيق من قبل روديسيا . في الحقيقة ، ان الهجمات الشرسة على منطقتي شيميرير وتيمبيو في موزامبيق من قبل قوات روديسيا الجنوبية ، كل ذلك يضيء بعدا جديدا على جنوب ايان سميث الذي يود أن يحتفظ بمزمايوى في حالة من العبودية .

ان الانتصارات المتكررة والحاسمة التي احرزها المقاتلون الوطنيون ضد نظام حكم ايان سميث غير الشرعي ، وتأييد المجتمع الدولي لهؤلاء المناضلين من أجل الحرية ، والوضع الاقتصادي الهش لهذه المستعمرة البريطانية ، ورفض جزء من السكان البيض في البلاد أن ينضموا الى ايان سميث ونزعاته المغامرة ، كل ذلك قد دفع هذا الاخير الى أن يطرق في العام الماضي على ابواب مؤتمر جنيف من أجل تسوية سلمية للمسألة الروديسية \* .

\* عاد الرئيس الى تولي الرئاسة .

ان التحول الجذري المفاجيء فيما يتعلق بهذا المؤتمر ، ما كان ليذكر لو لم ينم عن مأساة قد تزي بنا في اية لحانة في اتون حرب دولية .

وبعد رفض المقترحات الانجلو - امريكية بشأن تسوية الازمة الروديسية ، فان ايان سميث الذي تفوق على نفسه في هذه المهزلة السياسية ، يبدو انه قد اقتنع بمبادئ الانتخابات الديمقراطية ، على اننا نعلم انه قد ذهب الى جنيف بناء على امر من سادته في بريتوريا مقابل تأييدهم العسكري والمالي .

وريشما نعرف الدوافع الحقيقية التي حدثت باتخاذ هذا الموقف السياسي من قبل ايان سميث ، فان وفدي ليعتبر ان هذا الموقف ليس الا حيلة اخرى لكسب الوقت ، وتنويع وزيادة وسائل القمع ضد الاغلبية السوداء في زيمبابوي . وبالفعل ، فان استمرار اغتصاب حقوق هذه الاغلبية خارج نطاق السلطة ، لا يمكن ان يفسر تفسيراً آخر . ان تعزيز قوانين القمع ، والتمييز ضد هؤلاء السكان ، لخير شامد على ذلك .

ولبلوغ الهدف الذي حدده لنفسه ، والذي يتعلق بتدعيم نظام الحكم العنصري في روديسيا الجنوبية ، فان نظام حكم سالزبوري يستعدم المرتزقة الدوليين كي يقوموا بغدته . وفي اطار هذا النظام الذي يقوم بالاغتيال في مقابل الحصول على المال ، فان هناك ابداً قد سقطوا ضحايا كل هذا . ان هؤلاء المرتزقة يستعدمون في دول اعضاء في منامتنا ، وقد اُشارت الى ذلك لجنة الاربعة والعشرين في تقريرها بشأن جنوب افريقيا ، وقد اتخذت اجراءات تشريعية تعذر على البولنديين ان يعملوا في اطار الجيوش الاجنبية الخارجية .

ان المنظمة الدولية تجد نفسها مرة اخرى امام احدي المفارقات التي لا يمكن قبولها ، والتي راح ضحيتها بعض الاهالي في الجنوب افريقي .

ان نظام حكم ايان سميث لا يترك بدايلاً امام شعب زيمبابوي سوى النضال المسلح تحت القيادة الملهمة للجبهة البولندية . ان ايان سميث لا يترأى بدايلاً امام المجتمع الدولي سوى ان يدعم هذا النضال التحرري من خلال اتخاذ تدابير ايجابية في مواجهة التحدي الذي اطلقتته سالزبوري ، واذ لم يحصل شعب زيمبابوي على حقه المشروع ، فان المناورات سوف تتضاعف في جنوب افريقيا بصورة تهدد السلم والامن الدوليين . ان المناورات الرامية الى مصادرة استقلال شعب زيمبابوي سوف تبوء بالفشل ، لأن شعباً عالمياً لا يمكنه ان يتنكر لنفسه ، ولا ان يموت .

كما هو الحال في روديسيا الجنوبية ، فان الوضع في ناميبيا يشكل تهديدا عظيما آخر للسلم والامن الدوليين . ان بريتوريا ، وسالزبورج يحاولان ان ينفلا تماما المثل العليا لمنامتنا . ان هذا الموقف معروف بقدر كاف ، ولسنا بحاجة لأن نذكر به من جديد . وقد سبق ان اشرنا الى ذلك في الجمعية العامة في ٢١ تشرين الاول / اكتوبر عند نذر البند المدرج في جدول اعمالنا والمعنون " مسألة ناميبيا " .

ولكن من المفيد ان نشير الى ان ناميبيا اقليم دولي تحت الادارة المباشرة لمنامتنا ، ولا بد من تصفية الاستعمار مع الحفاظ على وحدة اراضيه تمشيا مع القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ولا بد من صيانة موارده المستخلصة من جانب رؤوس الاموال الدولية ، كما لا بد من صيانة امن الدول المجاورة — من العدوان الذي تتعرض له .

ان مهزلة الانتخابات الدستورية التي نامتها بريتوريا في هذا البلد ، وايفاد حاكم اداري مزعوم ، والذي لا يفعل سوى تنفيذ المناورات السياسية ، وكذلك الاشكال التي اضفها فورستر مع بعض اعضاء مجلس الامن فيما يتعلق بالمستقبل السياسي لناميبيا ، كل ذلك يعكس في واقع الامر رغبة نالام حكم الفصل العنصري البنيوي في كسب الوقت للحفاظ على هيمنته وقبضته على هذا الاقليم بالتعاون مع حلفائه .

ان طريق تصفية الاستعمار الفعلي لناميبيا ، قد رسم بدقة ، وهو لا يمكن ان يتم الا من خلال الاعتراف المسبق بحق شعب ناميبيا في تقرير المصير ، والاستقلال ، واحترام وحدة اراضيه ، واللاق سراح جميع السجناء السياسيين ، وانسحاب كل من الادارة والقوات العنصرية التابعة لجنوب افريقيا ، والاعتراف بسوابو بوصفها الممثل الشرعي الوحيد لهذا الشعب ، وتنظيم انتخابات حرة تحت الرقابة الدولية .

ان شعب ناميبيا وفي تاريخه ، ولم يسلك طريقا آخر ، وقد اوضح ذلك عندما حمل السلاح ضد المعتدي ، وعندما سافر مما يسمى بالمؤتمر الدستوري في تورنهال .

ولتحرير زمبابوي ، وناميبيا تماما من سيادة الانظمة التي اختارت القوة كوسيلة وحيدة لتسوية المنازعات الدولية ، فعلى الامم المتحدة ان تجيب بالحسم مع الابقاء على الجزاءات الاقتصادية والعسكرية التي اتفقت عليها ضد هذه الانظمة وتدعيمها بأن تستوحي دائما هذه الجزاءات من الاحكام الخاصة بهذا الموضوع في الفصل السابع من الميثاق .

ان الجمعية العامة معروض عليها مجموعة من الاقتراحات التي تهدف الى مساعدتها في المهمة النبيلة التي كلفت بها بمساعدة جميع الشعوب في ان تغتار بحرية مستقبلها السياسي . وهذه الاقتراحات مكملة لبعضها البعض ، سواء جاءت من لجنة تصفية الاستعمار او الاعلان وبرنامج عمل مؤتمر مابوتو الدولي لنصرة شعبي زيمبابوي وناميبيا ، أو من مؤتمر لاغوس لمناهضة الفصل العنصري ، أو من مختلف الندوات النقابية . وجميعها يثبت التضامن النشط في مواجهة هؤلاء الذين - بسبب تقلبات التاريخ - مازالوا محرومين تماما من امكانية تأكيد قيمهم الوطنية . وكل هذه الاقتراحات تتميز بالوضوح في اختيار الوسائل التي يجب استعادتها حتى يمكن في نهاية الامر لجميع شعوب العالم ان تتصالح فيما بينها ، وأن تشارك - دون تمييز - في تحقيق وقرار السلم العالمي .

السيد الفارد ( النرويج ) ( الكلمة بالانكليزية ) : كما جاء في الوثيقة A/32/353

المعرضة على هذه الجمعية ، فان النرويج سوف تنسحب من لجنة الاربعة والعشرين في نهاية هذا العام . وقد فعلنا ذلك وفقا للعرف المتعارف عليه بالنسبة للتناوب بين دول الشمال في هذه اللجنة . وفي هذا الصدد ، أود ان اسمح كل فرد منا لكي ادلى بهذه الملاحظات . على الرغم من ان النرويج تترك لجنة الاربعة والعشرين فان هذا لا يعني بأي حال من الاحوال اننا لن نولي اهتماما وثيقا بمسائل تصفية الاستعمار في الفترة القادمة . نأرا لأن لجنة الاربعة والعشرين تدخل في عامها السادس عشر من العمل في العام المقبل ، فقد انجزت الكثير ، ولكن بعض الامور الدقيقة والملحة الخاصة بتصفية الاستعمار مازالت قائمة .

واننا نعتقد ان العام المقبل سوف يكون هاما بصفة خاصة فيما يتعلق بتصفية الاستعمار في الجنوب الافريقي . ان القمع المستمر للغالبية في زيمبابوي وناميبيا على حد سواء ، قد اصبح غير محتمل ويجب بالتالي على مختلف اجهزة منظمتنا ، بما في ذلك مجلس الامن ، ان تكثف جهودها من اجل وضع حد لهذه الأشكال من الحكم غير المشروع في الجنوب الافريقي . ان السلام والاستقلال في هذا الجزء من العالم ، لن يتبلورا ما لم يتم التوصل الى حل مقبول على المستوى الدولي .

وبينما ان سجلات الامم المتحدة مليئة بالمنجزات المحددة في مجال تصفية الاستعمار ، فان الهدف الحقيقي لميثاق الامم المتحدة ، يقول لنا ، انه ما يزال من واجب منظمتنا العالمية ان تواصل عملها المنتظم والهام ، حتى يمكن لكافة الشعوب ان تتمتع يوما ما بحقها الثابت في تقرير المصير . ويسعدنا ان نلاحظ ان سلطات الدول القائمة بالادارة تتعاون مع الامم المتحدة في هذا الصدد ، وفقا لالتزاماتها بمقتضى احكام الميثاق ذات الصلة في هذا الخصوص ، والاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

ان تأييد مبدأ حق تقرير المصير من قبل كافة اعضاء الامم المتحدة ، لا يمكن ان يثار أى جدل حوله او ان يشكك فيه . وقد وجدنا من خلال مشاركتنا في لجنة ال ٢٤ ، اتفاقا واسعا حول الحاجة الى ان نأخذ في الاعتبار الحجم والوضع الجغرافي وعدد السكان والموارد الخاصة بمختلف الأقاليم عند وضع توصياتنا . وأعتقد بصورة متزايدة ، ان علينا ان نبحث عن حلول يمكن ان تتفق بصفة محددة مع احتياجات كل اقليم على حدة . وبالتالي ، فانه من الضروري الا يتعارض تأييدنا لمبدأ حق تقرير المصير مع اية اختيارات متاحة .

وأود ، قبل ان اختتم حديثي ، ان اعبر عن امتنان حكومتي العميق وامتنان بلادى للسفير سالم ، رئيس لجنة ال ٢٤ ، لرئاسته الديناميكية لهذه اللجنة ، وعلى جهوده الموفقة وتفانيه التام لتحقيق اهداف منظمة الامم المتحدة في مجال تصفية الاستعمار . كذلك ، اود ان اشكر السفير سالم ، على العبارات الكريمة والطيبة التي عبر عنها تجاه النرويچ ، واستعراضه البليغ للتطورات الرئيسية التي حدثت اخيرا في مجال تصفية الاستعمار يوم ٥ كانون الاول / ديسمبر امام هذه الجمعية . ان جهود السفير سالم التي لا تكل ، كرئيس وممثل للجنة ال ٢٤ ، تستحق الاحترام ، ليس فقط من قبل اعضاء هذه اللجنة ، لأن صفاته البارزة قد شجعت الى حد كبير على تفهم واحترام تدخل الامم المتحدة في مسائل تصفية الاستعمار بصفة عامة .



ونود ايضاً ان نشكر كافة اعضاء هذه اللجنة على تعاونهم ومعاونتهم خلال العامين اللذين خدمنا فيها في هذه اللجنة .

لقد تشرفت النرويج كثيراً بأن تخدم في اطار لجنة ال ٢٤ ، وسوف نواصل تأييدنا للعمـال الهام الذي تقوم به هذه اللجنة بأية وسيلة ممكنة ، حتى يتم اعلان فصل تصفية الاستعمار يوماً ما والى الأبد .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمعنا الى آخر المتكلمين في المناقشة حول البند ٢٤ من جدول الاعمال . وسوف اعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تحليل تصويتهم قبل التصويت على مشروعات القرارات A/32/L.37 و A/32/L.36 و A/32/L.35 . وكما أعلنتم من قبل ، فان مشروع القرار A/32/L.41 لن يطرح للتصويت .

السيد مكارثي (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) الكلمة بالانكليزية) : لقد افصحت حكومتي عن سياستها بوضوح فيما يتعلق بتصفية الاستعمار . وهي نفس السياسة التي درجت على تطبيقها منذ ثلاثين عاماً . واننا نلتزم بمبدأ تقرير المصير وفقاً لرغبات شعوب الاقاليم التي تخضع لادارة حكومتي . ولقد شجعنا ودعمنا دائماً تلك الاقاليم التي تسعى الى الاستقلال . وان سجلنا في تحويل الاقاليم المستعمرة الى الاستقلال لغني عن البيان . ومن ناحية اخرى ، فاننا لا نفرض الاستقلال على من لا يسعى اليه ، ولا ننوي ان نعمل ذلك في المستقبل . لقد ذكر وفد بلادي في بيانه في المناقشة حول الاقاليم الصغيرة في اللجنة الرابعة ، ان حكومتي تعترف ان تنهي مسؤوليتها الاستعمارية في منطقة المحيط الهادي ، في آخر عام ١٩٨٠ ، او خلاله . واود ان اضيف الى ذلك ، التزام حكومتي - كما اكد السفير ريتشارد في اللجنة الرابعة في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر - بالتسوية السلمية التي تفضي الى الاستقلال على اساس حكم الاغلبية لزمبابوي في ١٩٧٨ .

لقد اشتركت حكومتي في المؤتمرين الدوليين في مابوتو ، ولاغوس هذا العام ، وانضمت الى المجتمع الدولي في اداة سياسات الفصل العنصري لحكومة جنوب افريقيا ، واحتلالها لناميبيا . ومع ذلك ، فقد أبدت حكومتي بعض التحفظات في مابوتو ، ولاغوس ، وذلك لأننا قد التزمنا بأن نحل

بطريقة سلمية مشاكل روديسيا الجنوبية ونايبيا وتذكر حكومتي بمناسبة التصويت على مشروع القرار A/32/L.35 ، بأن تأييدنا لاعلاني مابوتو ولاغوس لم يكن غير مشروط .  
ولن تتمكن حكومتي ، للأسباب التي تم شرحها ، من تأييد مشروع القرار A/32/L.36 ،  
رغم احتوائه على الكثير مما نوافق عليه .

السيد كوفمان (هولندا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صرحت حكومة هولندا لوفدنا  
نظرا لدقة الوضع في الجنوب الافريقي ، بأن يصوت لصالح مشروع القرار A/32/L.36 ويشعر وفدنا  
بلادى في الظروف الحالية ، بأن تطبيق الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة  
ذو اهمية قصوى . ومع ذلك ، ونظرا لتأييدنا لمشروع القرار A/32/L.36 ، فان وفد بلادى يود ان  
يسجل التحفظات التالية .

على الرغم من ان حكومتي قد قدمت موافقتها العامة على تقرير اللجنة الخاصة ، فان ذلك  
لا ينطوى على تأييدنا لكافة الاعتبارات والتوصيات الواردة في التقرير .

لقد ابدى ممثل المملكة المتحدة في مؤتمر مابوتو ، الذى تكلم باسم اعضاء المجموعة الأوروبية  
التي اشتركت في المؤتمر ، بعض التحفظات فيما يتعلق بالاعلان الذى صدر في مابوتو . وماتزال هذه  
التحفظات في رأى حكومة هولندا قائمة .

ويدرك وفد بلادى ان ممارسة حق تقرير المصير ، قد ادت في معظم الأحوال الى استقلال  
الاقليم المستعمرة ، ومع ذلك ، فان الاستقلال ليس هو النتيجة الوحيدة لممارسة حق تقرير المصير .  
انه لايد ، من احترام ما قد يتخذه اقليم ما ، بحرية وديمقراطية ، من قرار يقضي باختيار ممارسة حق  
تقرير المصير ، بطريقة اخرى غير الاستقلال .

وبالرغم من ان حكومة هولندا ترفض السياسة غير الانسانية وغير الاخلاقية للفصل العنصرى . فانها لا تنظر الى الوضع في جنوب افريقيا على انه وضعا استعماريا . واننا لانعتقد ان حل مشكلة الفصل العنصرى يجب التطرق اليه في اطار القرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

وفيما يتعلق بادانة مشروع القرار هذا رقم 36/32/د ، التعاون مع جنوب افريقيا في مجال التكنولوجيا النووية ، فان الحكومة الهولندية تفهم هذه الادانة على انها تشير الى التعاون في اطار تطوير التكنولوجيا العسكرية النووية ، والتعاون في اطار النواحي التكنولوجية النووية الاخرى غير المؤمنة بالكامل ضد الانحراف لاغراض الاستخدامات غير السلمية .

ان الحكومة الهولندية يمكن ان تحول الطلب الذى ورد في هذا المشروع بقرار الى جميع الدول - مباشرة او عن طريق عملها في اطار الوكالات المتخصصة - لوقف تقديم اية مساعدة من اى نوع الى حكومة جنوب افريقيا ، لان حكومة جنوب افريقيا ، عندما تطلب المعونة من الوكالات المتخصصة ، يجب الا تفعل ذلك باسم ناميبيا التي لا تستطيع ان تمثلها بطريقة شرعية .

السيد بريهنستين (فنلندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان لي الشرف ان اتحدث نيابة

عن وفود الدانمرك ، وايسلندا ، والنرويج ، والسويد ، وفنلندا .

ان حكومات بلاد الشمال كانت تؤيد دائما وبصورة فعالة عملية تصفية الاستعمار . وقد ساهمت في جهود الامم المتحدة للقضاء على الاستعمار ولمساعدة الشعوب المستعمرة والتي تترجحت تحت ضغط الاستعمار لتحقيق حقها الثابت في تقرير المصير . وقد قدمت هذه الحكومات وستتواصل تقدم الدعم المادى والمعنوى للممثلين الاصليين للشعوب المستعمرة حتى تساعد هم في ان يحققوا تطلعاتهم نحو تقرير المصير والاستقلال . ان بلاد الشمال تعترف بالمسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق الامم المتحدة فيما يتعلق بتطبيق الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وسوف تصوت في صالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة 36/32/د . لانها تشارك الاهداف الاساسية الواردة في هذا المشروع .

ان بلدان الشمال ، لديها مع ذلك ، بعض التحفظات المتعلقة ببعض الفقرات الواردة في مشروع القرار هذا . ونود ان نشير الى ان الفقرة العاشرة تتضمن بعض العناصر التي تتعارض مع المبدأ الذى تؤيده بلاد الشمال ، وتتعارض مع مسؤولية الامم المتحدة في البحث عن الحلول

السلمية وفيما يتعلق بالفقرة ٧ من الديباجة ، والفقرتين ٩ و ١٠ ( العاملتين ، فاننا نفهمها على انها لا تشكل انحرافا عن مبدأ العالمية الذي لازالت بلادنا تؤيده كما ان لدينا ايضا بعض التحفظات المتعلقة ببعض الفقرات الاخرى ، الا ان هذه التحفظات معروفة جيدا ، وقد سجلت من قبل في الجمعية في العديد من المناسبات السابقة ، وبالتالي فاني لن اتحدث عنها بالتفصيل الآن .

السيد والن ( الولايات المتحدة الامريكية ) ( الكلمة بالانكليزية ) : اننا نأسف

لادراج العديد من الفقرات في مشروع القرار A/32/L.36 ، بلغة غير ملائمة ، ولا تساعد بأى حال من الاحوال على حل المشاكل التي يتناولها مشروع القرار . ولقد صوتنا في الماضي ضد هذه القرارات وسوف نفعل ذلك اليوم . وهذا لا يقلل من الاهمية التي توليها الولايات المتحدة لسياستها الخاصة بالمساعدة في تطوير الحلول المقبولة دوليا بالنسبة لمشاكل الجنوب الافريقي . ولهذا السبب سوف نمتنع عن التصويت .

ان سجل الولايات المتحدة بشأن تصفية الاستعمار وتقرير المصير واضح . فقد عملنا دائما لتأمين الممارسة الحرة لكافة الشعوب لحقها في تقرير المصير دون تدخلات خارجية . واننا نعتزم ان نواصل هذه الجهود النشطة بالتعاون مع الاطراف المعنية .  
واود ان اذكر من اجل التسجيل اننا نعني بحق تقرير المصير بما تعنيه هذه العبارة تماما - وهو حق الشعوب في ان تقرر لنفسها الوضع الذي ترتضيه - ونحن ليس لدينا اى آراء مسبقة بالنسبة لوضع يمكن ان يعطى لاي اقليم غير متمتع بالحكم الذاتي ، الا اذا اتفق مع الرفبات التي يتم التعبير عنها من قبل السكان الاصليين .

ان الفقرة العاملة ٤ لا تعكس وجهة نظر حكومة بلادي في ان حق تقرير المصير يجب ان ينظر اليه عن طريق الوسائل السلمية حيثما كان ذلك ممكنا .

ان تقرير اللجنة الخامسة المعنية بتطبيق القرار ١٥١٤ ( د - ١٥ ) والذي تتفق معه الفقرة ه العاملة ، تحتوى على اشارات الى اقليم ترست في جزر الباسفيك وبورتوريكو . وفي رأى الولايات المتحدة فان هذه الاشارات غير ملائمة ، لانه لا اقليم ترست ولا بورتوريكو تقع في اطار وصاية الحمصية العامة او اللجنة الخامسة .

وفي رأى الولايات المتحدة فان وصف الاستعمار واشكاله ومظاهره ، الواردة في الفقرة العاملة ٢ غير واضحة وغير محددة ولا تسهم في تسوية مشاكل الاستعمار .

ان مختلف الفقرات العاملة ، بما في ذلك الفقرات ٧ و ١٠ و ١٢ تحث على تسييس الوكالات المتخصصة في اطار منظومة الامم المتحدة . ان الولايات المتحدة تعتقد الى حد بعيد ان هذا الطابع السياسي غير حكيم ويشجع على الحد من أنشطة الوكالات المتخصصة في المجالات الفنية الواقعة تحت ولايتها .

وفيما يتعلق بالفقرة العاملة ٨ فان الولايات المتحدة تشارك الرأى في ان تلك الأنشطة الاقتصادية الاجنبية التي تعوق الممارسة الحرة لحق تقرير المصير يجب ان تتم ادانتها . ونحن لانعتقد ان جميع الأنشطة الاقتصادية غير المحلية في جميع الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي يمكن ان توصف بهذا الوصف .

كما اننا نعترض ايضا على الفقرة العاملة ٩ التي يمكن ان تفسر على انها تدين كافة الاتصالات بما في ذلك العلاقات الدبلوماسية مع حكومة جنوب افريقيا . والولايات المتحدة تسجل انها تعارض التعاون العسكرى مع حكومة جنوب افريقيا ، وقد ايدنا قرار مجلس الامن ٤١٨ لسنة ١٩٧٧ الذى يفرض حذرا الزاميا على السلاح ، وقد انضمنا بدقة الى حذار الاسلحة الاختيارية منذ عام ١٩٦٣ . ومع ذلك ، لا يمكننا ان نؤيد العبارات الواردة في هذه الفقرة التي تنادى بوضع حد للتعاون السلمي واجراءات الامن النووية مع جنوب افريقيا . فالولايات المتحدة تود ان تشجع على التوصل الى انضمام جنوب افريقيا الى معاهدة عدم الانتشار ، وقبول ضمانات دولية بالنسبة لكافة التسهيلات النووية . ان قرارا بوقف التعاون النووى تماما قد يعنى هجر هذه السياسة .

ورأينا بخصوص الفقرة العاملة ١١ معروف ايضا . ونحن نعتقد ان الظروف الحالية للحالات المنفردة يجب ان تتم دراستها وانه ليس في الامكان التعميم بدون النظر الى الاوضاع المحددة . والولايات المتحدة تعارض وجود قواعد عسكرية في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي اذ ما تدخلت هذه القواعد حقيقة في الممارسة الحرة لحق تقرير المصير .

انني أود ايضا ان اعبر عن تحفظات وفد بلادى بالنسبة للفقرة العاملة ٦ في مشروع القرار

انني أود أيضا أن أعبر عن تحفظات وفد بلادي بالنسبة للفقرة العاملة ٦ في مشروع القرار هذا ، والفقرة العاملة ٢ في مشروع القرار 35.32/4 . وبينما تؤيد الولايات المتحدة الهدف الشامل لمؤتمر مايتو وما ورد بمشروع القرار 35.32/4 فإنها قد عبرت عن تحفظاتها بالنسبة لمايتو بالنسبة لبعض الجوانب الواردة في الاعلان وبرنامج العمل . وهذه التحفظات لا تزال قائمة .

السيد سكارانتينو (ايطاليا) (الكلمة بالانكليزية) : ان ايطاليا سوف تصوت لصالح المشروعات الثلاثة المعروضة على الجمعية العامة ، واننا ان نتصرف على هذا النحو ، فاننا نود ان نركز على تأييدنا القوي لعملية تصفية الاستعمار التي اطلقها القرار التاريخي ١٥١٤ (د - ١٥) وان ايطاليا تشعر بالفخر ، لانها قد اشتركت في اعداد هذا القرار ، والتصويت لصالحه . ونود في هذا الشأن ان نذكر بمواقفنا امام العراقيل وأمام اوجه المقاومة التي مازالت تصادف عملية تقرير المصير للشعوب المستعمرة . ونود ان نعبر ايضا عن تقديرنا للعمل الذي انجزته لجنة الاربعة والعشرين .

حتى لو كنا لا نوافق على جميع اجزاء تقرير اللجنة الخاصة لهذا العام ، الا اننا مقتنعون مع ذلك ، بأن اعضاء اللجنة جديرون باشاداتنا ، من أجل الاخلاص الذي قاموا به رغم اختلاف وجهات النظر . ان ايطاليا تشيد اشادة خاصة باللجنة على العمل القيم الذي انجزته من أجل شعبي ناميبيا وزمبابوي ، وهما اللذان مازالا يعيشان ويموتان تحت ظل نظام بغيض من القمع الاستعماري . وانطلاقا من هذه الروح ، فان ايطاليا قد اشتركت في مؤتمر مابوتو ، وأنه على الرغم من بعض التحفظات من ناحيتها ، الا انها اعربت عن ارتياحها امام الاعلان التاريخي ، والنتيجة التي تحققت ، وكذلك من قبل جميع المشتركين في هذا المؤتمر التاريخي ، كاسهام اساسي في قضية الحرية والاستقلال لشعبي ناميبيا وزمبابوي .

بعد ذلك ، اود ان اشير الى بعض النقاط المعينة التي يرى الوفد الايطالي انه مضطر الى ان يتحفظ في موقفه فيما يتعلق بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/32/L.36 .

تحفظنا الأول يتسم بطبيعة تقليدية ، وان هذا الموقف الذي اتخذه من قبل حكومة بلادى يعود الى سنوات عديدة ، وينصب على الفقرات التي قد تؤيد استخدام القوة ، خاصة الفقرة ٤ من المنطوق ، ان بعض المتكلمين خلال هذه المناقشة ، قد وجدوا انه من الضروري ان نذكر بأن غالبية البلاد قد ولدت بفضل الكفاح المسلح . واننا نعرف بالطبع ان خوض المعارك قد ادى الى تحرير العديد من الامم ، بما في ذلك ايطاليا . الا اننا لا نعتزم ان نتكرر لتاريخنا ، اوللترات المشترك لغالبية الدول الممثلة هنا ، الا اننا نعتبر انه ليس من الضروري ان نؤكد على ان العنف يجب ان يعتبر الملجأ الاخير . بل يجب ان نفكر في ذلك فقط عند ما تفشل جميع الاساليب الاخرى .

ان هذه المنظمة قد انشئت بصفة خاصة للتشجيع على الاساليب السلمية لحل جميع الازمات ، وللتوصل الى احراز التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي في العالم . ولذلك ، فاننا نشعر انه في المرحلة الحالية ، ومن أجل تنسية العلاقات الدولية ، فان الأمم المتحدة لا يجب ان تؤيد اللجوء إلى العنف .

وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات ، ورغم استمرار وجود القوى المتعادية التي يمكن ان تؤدي الى نفاذ الصبر ، وإلى التشاؤم الذي يمكن ان نفهمه ، الا أننا مازلنا نعتقد ان تقرير المصير والاستقلال لجميع الشعوب يجب ان يستمر بطريق التفاوض ، وعن طريق التعاون ، وبالجوء إلى الضغط الدولي ، كلما كان ذلك ضروريا ، ولدينا مثل طيب على ذلك ، في جهود التفاوض التي تجرى حاليا من أجل تسوية مسألتى روديسيا الجنوبية وناميبيا .

ان بلادى ترحب بالمبادرات التي اقدمت عليها الدول الخمس الخيرية في مجلس الأمن من أجل ناميبيا ، والاقتراحات الأنجلو اميكية من أجل روديسيا الجنوبية ، ولدينا الأمل في أن الفرص المتاحة على هذا النحو سوف تنتهج من قبل جميع الأطراف المعنية . وأن أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء سوف تلتزم بموقف ايجابي وبناء نحو هذه الاقتراحات ، تفاديا للمعاناة ولاراقة الدماء . وبهذه الروح ، فان وفدى يفسر الإشارة الواردة في الفقرة ٤ من المنطوق ، بجميع الوسائل " السلمية " التي تتماشى تماما مع روح ونص الميثاق .

ان صياغة الفقرة ٢ من المنطوق بيد وانها تنطوى على مفهومين فرعيين وان وفدى لا يمكنه ان يقبلهما تماما : في المقام الاول ، لا يمكن ان نقبل تعريف الاوضاع في جنوب افريقيا على انها أوضاع استعمارية . وفي المقام الثاني ، فاننا لا نعتبر الالاقا ان آثار الاستعمار في مختلف المناطق من العالم تنطوى على نفس الطابع المأسوى كما هو في روديسيا او ناميبيا . وعلى هذا ، فاننا نجد انه ليس من المناسب ان نستخدم اللغة الواردة في الفصل السابع فيما يتعلق بالاستعمار بصفة عامة . ان الوضع في روديسيا الجنوبية قد اعترف به من قبل الاجهزة المتخصصة ، مثل مجلس الأمن ، على انها تشكل تهديدا ضد السلم والأمن الدوليين ، ولكن هذا ليس هو الحال بالنسبة لموقف العديد من الاقاليم الصغيرة التي مازالت خاضعة للإدارة الاستعمارية ، سواء أكان ذلك في الكاريبي ام في المحيط الهادئ ، أم في غير ذلك من مناطق العالم . ولذلك نكرر اننا لا نجد



انه من المناسب ان نلجأ الى استخدام اللغة الواردة في الفصل السابع للحديث عن الاستعمار بصفة عامة .

ان وفدى قد أوضح موقفه فيما يتعلق بالمصالح الاقتصادية الأجنبية في الأقاليم غير المستقلة ، وذلك اثناء الاجتماع التاسع للجنة الرابعة ، وبالتالي فاني لن اطيل الحديث حول هذا الموضوع ، ولكن اود ان اسجل تحفظاتنا بشأن الفقرات التي تشير الى ان جميع المصالح الأجنبية تعتبر بالضرورة ضارة بالنسبة لرفاهية الشعوب غير المستقلة ، وتضر بتقدمها نحو الاستقلال . وفيما يتعلق بالفقرة ١٠ من المنطوق ، فان تحفظاتنا ناتجة عن اننا نحترم تماما مبدأ عالمية منظماتنا ووكالاتها المتخصصة .

وفيما يتعلق بالفقرة ١١ من المنطوق ، فاننا لا نوافق على الفكرة المقترحة هنا ، بأن وجود القواعد والمنشآت العسكرية في الاقاليم غير المستقلة ، يتعارض تماما مع ممارسة حق هذه الاقاليم في تقرير المصير ، وهذا الحال لا ينطبق على بليز ، فهذا مثل وحيد ، وليست هذا الحال ايضا في غوام ، حيث نجد هناك قاعدة عسكرية ولم تمنع اطلاقا من التعبير بكل حرية من قبل الغالبية العظمى من السكان ، عن رأيها في ظل استفتاء ، حيث صوتت في استفتاء على ان تبقى ارتباطها بالدولة القائمة بالادارة .

ان هذه التحفظات قد دعتنا الى الامتناع عن التصويت على قرار مماثل في الماضي . ان تصويتنا الايجابي ينطوي على معنى خاص جدا ، وسوف أوجز هذا الموقف . ان عملية تصفية الاستعمار قد دخلت في ذروتها . فان الجزء الاكبر من العالم قد حصل على الحرية والاستقلال . وان الآثار الباقية من الاستعمار لازالت متبقية في العديد من الأقاليم الصغيرة ، وفي زيمبابوي وناميبيا حيث اتخذت شكل القمع العنيف والمحموم . وان حكومة بلادي قد أدانت هذا الشكل القمعي بعنف وانها لن تكف عن مكافحته ، بينما تساعد حركات التحرر الوطني في هذه الأقاليم في مختلف المحافل . ومع ذلك ، فمن الواضح ان عملية تصفية الاستعمار اذا ما نظرنا اليها بأثر رجعي ، وانا ما قورنت ينمو وتحرر الأمم ، فانها قد تطورت بسرعة كبيرة ، وقد غيرت في سنوات قليلة شكل العالم . انه انتصار بالنسبة للبشرية بصفة عامة . وان الدفعة الرئيسية في كل ذلك ترجع الى كل من كافح في بلده ، وبطريقته من أجل هذه القضية النبيلة .

الا انه اذا ما كانت هناك منجزات كبيرة قد تحققت في منظمنا ، فان هذه هي اكبر المنجزات .  
ولهذا السبب ، فان ايطاليا تنتظر ان يتم اتفاق واسع النطاق مستقبلا حول المبادئ الاساسية  
المتعلقة بتصفية الاستعمار ، بما يتخطى جميع الاختلافات في المواقف . ان تصويتنا اليوم يعبر  
عن المسؤولية في هذا الاتجاه .

وكنا نود من السادة المشتركين في تقديم مشروعات القرارات ان يناقشوا بشكل مستفيض مع  
الوفود الاخرى صياغة هذه الوثائق الهامة ، ولدينا الأمل انهم سوف يتصرفون على هذا النحو  
مستقبلا ، حتى يمكن للنص ان يتمشى بشكل اكبر مع واقع العلاقات الدولية المعاصرة ، وحتى نضمن  
دعما اوسع نطاقا ، واكثر فاعلية من قبل الدول الاعضاء .

السيد شارينتينير (كندا) (الكلمة بالفرنسية) : ان الامم المتحدة ، وعلى وجه الخصوص ، لجنة الأربعة والعشرين الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار قد قدمت معونة مكثفة للبلدان والشعوب المستعمرة في ممارسة حقها لتقرير المصير وللحصول على الاستقلال ان هي أرادت ذلك . ان الزيادة السريعة لعدد البلاد الأعضاء في منظمة الامم المتحدة قد أثبتت نجاح هذه الجهود . بفض النظر عن الحالات المثيرة للقلق في روديسيا الجنوبية وناميبيا فما تزال هناك بعض الأقاليم الصغيرة . ونظرا لحجمها الصغير ، أو عدد سكانها الضئيل ، أو انعزالها الجغرافي ، فان هذه الأقاليم لم تمارس بعد حقها في تقرير المصير لسبب أو لآخر . ان تقرير لجنة الأربعة والعشرين يقضي مع ذلك بأن غالبية الأقاليم الصغيرة سوف تمارس هذا الحق بعد وقت قصير .

قبل التعميق على مشروعات القرارات المطروحة أمامنا ، فاننا نود أن نعبر عن مدى تقديرونا بصفة خاصة - للكفاءة التي قام بها السفير سليم . أ. سليم برئاسة أعمال الامم المتحدة في هذا الحقل الهام . وتحت ادارته الماهرة فان لجنة الأربعة والعشرين الخاصة قد عرفت كيف تحصل على مساهمة القوى الادارية ، وأن تتوصل الى الحلول المقبولة لبعض المشاكل المعقدة للغاية .

ان كندا تقدر أن مؤتمر مابوتو من أجل دعم وتأييد شعبي زيمبابوي وناميبيا كان حدثا هاما في تاريخ تصفية الاستعمار في اطار الامم المتحدة ولأول مرة فان الرأي العام العالمي قد تمت تعبئته لدعم الاتفاق العام في الرأي حول موقفين دقيقين للغاية . وان ذلك قد أوجد دون شك تأثيرا عميقا على نظم الحكم في الجنوب الأفريقي التي تعتمد على القمع والتي رفضت الممارسة المشروع لتقرير المصير لشعبي ناميبيا وزيمبابوي . ان الاتفاق العام في الرأي هذا قد وفق بين وجهات نظر متنوعة . وان وفد بلادي قد أعرب عن تحفظه بشأن بعض النقاط . ان هذه التحفظات كانت ضئيلة ولا تؤثر على تأييدنا للأهداف وللجزء الأكبر من نص البيان النهائي . ولهذا السبب فقد اشتركنا في تقديم مشروع القرار A/32/L.35 المتعلق بمؤتمر مابوتو .

مرة أخرى في هذا العام ، فان الوفد الكندي سوف يؤيد القرار الوارد في الوثيقة A/32/L.36 ولكن مرة أخرى نود أن نعرب عن أسفنا لأنه لم يوجد جهدا أكبر للتوصل الى نص يعكس بشكل أفضل رأى الدول الأعضاء ولجنة الأربعة والعشرين ، فاننا نجد مرة أخرى في الفقرات ٤ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ نفس العبارات التي أدت الى اغترابنا عن بعض التحفظات .

وياجاز، فاننا ما نزال نؤيد الحلول التي تتم بطريق التفاوض كلما وجدت امكانية لذلك ،  
 ويتأييد تقرير اللجنة الخاصة فاننا نوافق على الجزء الأكبر من التقرير والتوصيات ولكننا لا نوافق على  
 جميع التوصيات . اننا نعتقد أن الاستثمارات الأجنبية في الأقاليم غير المستقلة يجب أن تدرس كل  
 حالة على حدة وأن بعضها منها وعلى الأخص في الأقاليم الصغرى قد يكون مرغوبا فيها . اننا نؤيد  
 تماما القرار ٤١٨ ( ١٩٧٧ ) الصادر عن مجلس الأمن الذي يقضي بالحظر الالزامي على شحنات  
 الأسلحة الى جنوب أفريقيا . والذي يطلب من الدول أن تمتنع عن أى تعاون مع جنوب أفريقيا في  
 مجال صناعة ونتاج الأسلحة النووية . ومن جهة أخرى ، فاننا لا نعتبر أن العلاقات السياسية  
 والاقتصادية الطبيعية مع جنوب أفريقيا مشاركة معها . ونحن نعتقد أن المنظمات الدولية يجب أن  
 تتحرك وفقا للتفويض المحدد المخول لها . أما فيما يتعلق بالفقرة الحادية عشرة من المنطوق فاننا  
 نعتبر أن صياغتها ليست سليمة وانها لا تعكس المداولات التي جرت داخل لجنة الأربعة والعشرين  
 واننا نوافق تماما على المعيار الذي ورد بهذا الشأن أثناء الدورة الحالية في الاتفاق العام في  
 الرأي حول مسألة غوام ، والقائل بأن الابقاء على القواعد العسكرية في الأقاليم غير المستقلة لا يجوز  
 أن يمنع سكان تلك الأقاليم من أن تمارس بكل حرية حقها في تقرير المصير .

السيد كيندى (ايرلندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد ايرلندا قد صوت لصالح  
 القرار التاريخي للجمعية العامة ١٥١٤ ( ب - ١٥ ) الصادر في عام ١٩٦٠ لكي يؤكد مرة أخرى  
 وجهة نظر حكومته وشعبه بأن اخضاع الشعوب للسيطرة الأجنبية والاستغلال ضد رغباتها يشكل  
 انكارا صارخا للحقوق الأساسية للانسان وللمبادئ الميثاق . ان تأييدنا لمشروعات القرارات الثلاثة  
 المعروضة علينا اليوم في الوثائق A/32/L.35 ، A/32/L.36 ، A/32/L.37 لهو دليل على تأييدنا  
 الذي لا يتزعزع للمبادئ الواردة في القرار ١٥١٤ ( ب - ١٥ ) ولعمل الامم المتحدة في مجال تصفية  
 الاستعمار . وسوف نصوت لصالح مشروعات القرارات الثلاثة هذه هذا المساء .  
 مع ذلك ، أود أن أوضح موقفنا بالنسبة لبعض النقاط الواردة في مشروع القرار A/32/L.36  
 أولا ، فيما يتعلق بالحسم الوارد في الفقرة ٢ من المنطوق من مشروع القرار هذا التي تنص  
 على :

” . . . استمرار الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره . . . يشكل تهديدا خطيرا للسلم

والأمن الدوليين ” .

ان وفد بلادى يواجه بعض المشاكل ليس فقط بالنسبة للطابع المعم والشكوك بالنسبة لدقة بعض الأوضاع في المستعمرات الصغيرة ، ولكن يشعر أيضا بأن تعريف التهديد للسلم والأمن الدولين يقع في اطار اختصاص مجلس الأمن .

ثانيا ، في الفقرة ٤ من المنطوق التي تؤكد :

” . . . اعترافها بشرعية كفاح الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية

من أجل ممارسة حقها في تقرير المصير والاستقلال بكل الوسائل الضرورية المتاحة لها” .

ان الحكومة لاييرلندية تفسر ذلك على أنه اشارة الى كل الوسائل التي تتفق مع مبادئ وأغراض الميثاق .  
ثالثا ، فيما يتعلق بالفقرة العاشرة العاشرة التي تشير الى ” حجب كل أنواع المساعدات عن حكومة جنوب افريقيا ” فان لدينا تحفظا في اطار موقفنا الثابت بأن مثل هذا الطلب يقع في اطار اختصاص مجلس الأمن .

رابعا ، فيما يتعلق بالفقرة ١١ من المنطوق فان حكومتي تود أن تعبر عن وجهة النظر التي تقضي بأن القواعد العسكرية في الأقاليم المستعمرة ليست في حاجة ، في جميع الحالات ، الى أن تكون غير متفقة مع تطلعات الشعوب في اطار عملية تصفية الاستعمار كما هو واضح مثلا بالنسبة لحالة غوام حيث صوتت الغالبية الساحقة لسكانها في العام الماضي من أجل الابقاء على ارتباطها بالدولة القائمة بالادارة ، الولايات المتحدة ، وقواعدها العسكرية .

قبل أن أختتم أود أن أعبر عن تقديرنا التام لعمل لجنة الأربعة والعشرين الخاصة تحت رئاسة السفير سليم من تنزانيا ، ولوثائق القيمة المعروضة على هذه اللجنة في تقريرها .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ليس هناك متحدون يرغبون في تحليل تصويتهم قبل

التصويت .

قبل اجراء التصويت ، أود أن أحيط الجمعية العامة علما بأن الدول الآتية قررت أن تنضم الى مقدمي مشروعات القرارات المعروضة علينا : جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية انضمت الى مقدمي مشروع القرارين الواردين في الوثيقتين A/32/L.35 ، A/32/L.36؛ وأن أفغانستان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية انضمتا الى مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/32/L.37.

سوف تتخذ الجمعية الآن مقررات بشأن مشروعات القرارات الواردة في الوثائق A/32/L.35 و A/32/L.36 و A/32/L.37 وتقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المالية والادارية المترتبة على مشروعات القرارات والوارد في الوثيقة A/32/L.13 .

ننتقل أولا ، الى مشروع القرار A/32/L.35 الذي يتناول المؤتمر العالمي لنصرة شعبي زمبابوي وناميبيا . لقد ابلغت بأن الجمعية العامة ترغب في الموافقة على مشروع القرار دون تصويت . وعليه هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على مشروع القرار A/32/L.35 ؟  
اعتمد مشروع القرار ( قرار ٣٢ / ٤ )

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : سوف تصوت الجمعية الآن على مشروع القرار A/32/L.36

لقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، أفغانستان ، اكوادور ، ألبانيا ، الامارات العربية المتحدة ، امبراطورية افريقيا الوسطى ، اندونيسيا ، أنغولا ، أوروغواي ، أوغندا ، ايران ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جمهورية جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الدانمرك ، الرأس الأخضر ، رواندا ، رومانيا ، زامبيا ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ،

سوازيلند ، السودان ، سورينام ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا - بيساو ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فيجي ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، كندا ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، هايتي ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، هولندا ، اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : اسرائيل ، ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ، بلجيكا ، غواتيمالا ، فرنسا ، ملاوي ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، نيكاراغوا ، الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٣٤ صوتا مقابل لا شيء ، وامتناع ٩ أعضاء عن التصويت ( القرار

٤٢/٣٢ ) .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : ننتقل الآن الى مشروع القرار A/32/L.37 ، الخاص بنشر المعلومات عن انهاء الاستعمار . لقد أبلغت بأن الجمعية العامة ترغب في الموافقة على هذا المشروع دون تصويت .

وعليه هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على مشروع القرار A/32/L.37 ؟

اعتمد مشروع القرار ( قرار ٤٣/٣٢ )

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : أدعو الآن للكلام للممثلين الذين يرغبون في تعليق

تصويتهم بعد التصويت .

السيد فان كوينوللي ( بلجيكا ) ( الكلمة بالفرنسية ) : ان بلجيكا قد أيدت

مشروع القرار A/32/L.37 كما أيدت مشروع القرار A/32/L.35 ، وبموجب هذا القرار ، فان الجمعية العامة تصدق على نتائج مؤتمر ماوتولنصرة شعبي زمبابوى وناميبيا .

اننا ان نكرر تأييدنا الحازم للأهداف الواردة في الوثائق التي تمت الموافقة عليها في مؤتمر ماوتو - ان ان ذلك المؤتمر سوف يظل بمثابة تحول تاريخي في كفاح المجتمع الدولي من أجل تصفية الاستعمار - فان بلجيكا يتعين عليها ان تذكر ببعض التحفظات التي أدلت بها في ذلك الحين مع شركائها بشأن بعض فقرات بيان ماوتو .

على خلاف ذلك فان بلجيكا اضطرت الى الامتناع عن التصويت على القرار A/32/L.36 ، حتى وان كانت توافق على أهداف مشروع القرار وعلى العديد من نصوصه . اننا نعتبر ان هذا النص ينطوى على نفس التطرف الذي تتسم به قرارات الدورة الحادية والثلاثين .

أود ان أذكر ان بلجيكا - مع غيرها من البلدان - لا تعتبر ان الأوضاع السائدة في جنوب افريقيا تتسم بالصيغة الاستعمارية ، وانها لا تعتبر انه مما يتناسب مع الميثاق ، ان الغرض يبرر الوسيلة . ان الأوضاع العامة للاستثمارات الأجنبية لا تتماشى تماما مع مصالح البلدان النامية . لقد أوضحنا بالفعل رأينا أنه من مصلحة جميع سكان جنوب افريقيا ألا يتم عزلهم عن الاتصال بالعالم الخارجي تماما .

ختاما ، فان بعض الفقرات الواردة في منطوق هذا القرار لا تأخذ في الاعتبار بقدر كاف الآراء التي تم الاعراب عنها من قبل بعض السكان المعنيين بالأمر في الأقاليم التي توجد فيها المؤسسات الدفاعية .

ان بلجيكا تعرب عن أسفها ، لأنها تلاحظ أن هذه المسائل لم تعالج بطريقة مستحبة بحيث يؤدي ذلك الى اتفاق الرأي حول مشروع القرار .

السيد أورتنيير ( النمسا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : ان موقف النمسا بالنسبة

لمسألة انها الاستعمار معروف تماما ، كما أكدنا ذلك في العديد من المناسبات في الماضي . ومازلنا نولي أهمية قصوى للتطبيق الكامل للاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لكونه من الوثائق الأساسية للأمم المتحدة .



بالتالي ، فان وفدى يوافق تماما مع ما جاء في مشروعات القرارات الثلاثة التي وافقنا عليها الآن . وبالتالي فاننا نؤيدها .

بصفة خاصة ، فانه فيما يتعلق بالمؤتمر العالمي لنصرة شعبي زمبابوى وناميبيا الذى عقد في ماپوتو في أيار/مايو من هذا العام على أنه علامة بارزة في النضال الصعب لاستكمال عملية انهاء الاستعمار التي طال انتظارها في الجنوب الافريقي . علاوة على ذلك ، فان الدعاية تعد أداة من أجل تعزيز وتحقيق أهداف وأغراض الاعلان تلعب دورا هاما .

لقد أيدت النمسا أيضا مشروع القرار A/32/L.36 الذى يركز على موضوعات انهاء الاستعمار بصفة عامة مع التركيز بصفة خاصة على الوضع الدقيق في الجنوب الافريقي . وقد فعلنا ذلك بالرغم من بعض التحفظات التي لدينا فيما يتعلق ببعض أحكام هذا القرار . وفيما يتعلق بالفقرة ٤ من منطوق القرار ، أود أن أقول أننا نفسر هذه الفقرة على أنها تشتمل على استخدام جميع الوسائل السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

في الختام ، فان وفد النمسا يود أن يعبر عن تقديره للعمل الذى قامت به لجنة الأربعة والعشرين هذا العام تحت الرئاسة الحكيمة للسفير سالم من جمهورية تنزانيا المتحدة .

السيد أوندا ( اليابان ) ( الكلمة بالانكليزية ) : لقد أيد وفدى مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/32/L.36 الذى تمت الموافقة عليه الآن بسبب تأييدنا الحاسم للأهداف الأساسية التي وردت فيه والتي تؤكد مرة أخرى الحق غير القابل للتصرف لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تقرير المصير والاستقلال .

مع ذلك ، هناك بعض الفقرات الذى يجد وفدى أنه من الصعب عليه تأييدها ، وهي الفقرة ٧ من الديباجة ، والفقرات ٢ ، ٥ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ ب من المنطوق . ان وفدى لا يقبل بعض ما سيترتب على عبارات الصياغة المستخدمة في الفقرة ٦ من الديباجة والفقرات ٣ ، ٤ ، ١٢ من المنطوق . فيما يتعلق بالفقرة ٨ من المنطوق فان وفدى يفهم أن هذه الفقرة لا تنوى ادانة جميع الأنشطة الاقتصادية الأجنبية .

السيد اسفاندياري (ايران) (الكلمة بالانكليزية) : أود باغتصار ان افسر تصويت وفد ايران بشأن القرار الوارد في الوثيقة A/32/L.36 التي تمت الموافقة عليه الآن . ان ايران قد تمسكت دائما وبشدة بمبدأ تقرير المصير والاستقلال الوارد في ميثاق الامم المتحدة . وهذا واضح لأن حكومة بلادهم كانت دائما ومازالت بين المؤيدين المتشددين لمصلحة تصفية الاستعمار في العالم . ووفقا لهذا الهدف فقد صوتنا لصالح القرار الغامض بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ومع ذلك فان وفدنا يود ان يسجل ان لدينا بعض التحفظات بشأن بعض فقرات هذا القرار .

السيد كوارتين سانتوس ( البرتغال ) ( الكلمة بالانكليزية ) : لقد صوت البرتغال لصالح مشروع القرار A/32/L.36 الغامض بتنفيذ الاعلان الغامض بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وأود ، مع ذلك ، ان اسجل تحفظا فيما يتعلق بالفقرة الحاملة ( ١ ) من ذلك المشروع ، والمتصلة بالقواعد والمنشآت العسكرية التي تبقيا الدولة القائمة بالادارة في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . ونعتقد انه لا الميثاق ولا الاعلان يمنع من اقامة المنشآت العسكرية في اي اقليم مستعمر . ونعتقد ان ما يتم في حالات خاصة بتصفية الاستعمار وجود الارادة السياسية الحقيقية من قبل الدولة القائمة بالادارة لضمان الممارسة الحرة لحق تقرير المصير من قبل الشعب المعني . وبالتالي فان مجرد وجود مثل هذه المنشآت العسكرية لا يمكن تلقائيا ان يعوق ممارسة هذا الحق . وفي هذا الصدد ان وفدنا يعتقد ان القواعد العسكرية لا يجب ان تستخدم كحجة لعاقة ممارسة هذا الحق بصفة عامة . وبالتالي ، فان الخاء القواعد والمنشآت العسكرية القائمة في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ليس بالضرورة شرطا مسبقا لممارسة الشعوب لحقها في تقرير المصير . ونعتقد انه على هذه الشعوب ان تقرر ما اذا كانت سوف تبتقي هذه القواعد ام لا .

السيد هارم ( استراليا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : في مناسبات عديدة ، سواء في اللجنة الخاصة للأربعين والعشرين او في خلال هذه الدورة للجمعية العامة ، قد اعلنا موقف حكومة استراليا بشأن اللابع الشرعي للنضال المسلح من اجل التحرر من الانظمة العنصرية والاستعمارية الموجودة في روديسيا وناميبيا .

وكما يعترف الاعلان العالمي لحقوق الانسان قد يتم اللجوء الى التمرد ضد اللغبيان

والعلم كملان غير اننا ما استمر انذار حقوق الانسان . ولذتنا نعتقد انه لا بد للمجتمع الدولي ان يستمر ، وبالذات ، في استكشاف كافة الفرص المتوفرة التي نعتقد انها مازالت قائمة من اجل التوصل الى حل سلمي في زمبابوي ، وناميبيا .

واتساقا مع تأييدنا للحلول السلمية ، اننا لا نوافق على منع النام غير الشرعي في زمبابوي ، او حكومة جنوب افريقيا اي شكل من اشكال المعونة او المعدات العسكرية .

ان القرار الذي اعتمد الآن والذي ايدته استراليا يشير في فقرته العاشرة ( ١١ ) الى وجود قواعد ومنشآت عسكرية في الاقاليم المستعمرة . وكما اعلنا من قبل ، فان ميثاق الامم المتحدة يعترف بالحقوق الاصيل للدفاع عن النفس فرديا وجماعيا .

وما زال رأينا الحاسم هو ان وجود المنشآت التابعة للدولة القائمة بالادارة في اقليم تابع لها يمكن تبريره بالالتزامات المتعلقة بالحفاظ على الامن والسلم الدوليين والالتزام بالدفاع عن اقليم تابع .

ان الفقرة العاشرة ٩ من مشروع القرار A/32/L.36 تشير ايضا الى التعاون النووي العسكري مع جنوب افريقيا . اننا كنا نفضل ان يركز القرار ، على وجه التحديد ، على المعونة الخاصة بتأوير القدرة على صنع اسلحة نووية في جنوب افريقيا بدلا من ادانة كافة اشكال التعاون في المجال النووي مع هذا البلد . وفي رأينا لا يوجد اساس لادانة التبادلات للأغراض السلمية في ظل ضمانات دولية كاملة او تطوير صناعة نووية سلمية .

وبالطبع فان وفد استراليا يعتقد انه يجب على جنوب افريقيا ان تنضم الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، كما اننا ، بالمثل ، نعني بتأمين الا يؤدي هذا الى تطوير قدرة لصنع اسلحة نووية .

السيد فوانه تـوان ( فييت نام ) ( الكلمة بالفرنسية ) : ان مشروع القرار A/32/L.36 والذي وافقت عليه جمعيتنا الآن يتمشى تماما مع التلزمات العميقة للخالية الساحقة من المجتمع الدولي ، ذلك انه يدين الوجود الاستعماري في جميع اشكاله ، ويعترف بالطابع المشروع للكفاح الذي تغوضه الشعوب المستعمرة بجميع الطرق المتاحة لديها من اجل التحرر . كما يطالب القرار

ايضا القوة الاستعمارية ان تسحب فوراً ، وبلا شرط ، قواعدها ومنشأتها العسكرية من الاقاليم المستعمرة .

ولهذه الاسباب جميعا فان وفد ، قد سعد بأن يصوت لصالح هذا المشروع ومع ذلك فاننا ، ان نشيد الاشارة الواجبة بلجنة الاربعة والعشرين على العمل الذي انجزته ، وعلى التقرير التام الذي عرضته على الجمعية ، الا ان وفدى لديه بعض التحفظات الجادة بشأن الفقرة ٦ ( ب ) من الفصل الثاني والعشرين من الوثيقة A/32/23 ( الجزء الاول ) والذي اشارت اليه الفقرة " هـ " من المنطوق في الوثيقة A/32/I.36 . ان هذه الفقرة تعطي اعترافا معيناً بوجود القواعد العسكرية الأمريكية في غوام . ان وفدى يود ان يؤكد هنا من جديد جميع الملاحظات التي ابديناها بهذا الشأن امام اللجنة الرابعة وامام الجمعية العامة اثناء المناقشة وأثناء التصويت حول مسألة غوام . ان وجود القواعد العسكرية الأمريكية في غوام قد اكسب غيرة كبيرة لشعب بلادى . ومع ذلك

ومن اعلى هذه المنصة المكرسة لخدمة السلم والامن الدوليين ، والمكرسة لاستقلال وحرية الشعوب ، نود ان نوضح انه بادانة وشجب سياسة الابقاء على القواعد العسكرية في غوام وفي غير ذلك من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي فاننا ابعد ما نكون عن التفكير في اي شيء آخر يتعلق بالعلاقات الثنائية بين فييت نام وبين الولايات المتحدة الأمريكية . وانطلاقاً من هذا فقد استوحينا موقفنا من الالتزام المقدس الذي يقع على عاتقنا الا وهو ان نضع غبرتنا في الكفاح الوطني ضد المستعمر ، وأن نضع غبرتنا التي اتسبناها بدائنا ود موثنا وتأييد البشرية التقدمية جمعاء ، ان نضع هذه الغيرة كلها في خدمة الكفاح الذي يجري حالياً والذي تخوضه الآن الشعوب من اجل الاستقلال والحرية والكرامة .

ونعتقد اننا ان نعمل ذلك سوف يمكننا ، الى حد ما ، ان نوفر على اشقائنا في الكفاح ولو جزءاً صغيراً من دمائهم ومعاناتهم .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : والآن ما يزال هناك موضوع يتعلق بالبند ٢٤ من

جدول الاعمال الذي اود ان استرعي انتباه الجمعية العامة اليه .

ان الوثيقة A/32/353 تتضمن رسالة موجهة الى رئيس الجمعية العامة فيما يتعلق بقرار

حكومة النرويج بالانسحاب من عضوية اللجنة الخاصة بشأن حالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، اعتبارا من ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ .  
 وأود ان ارشح السويد لعضوية اللجنة الخاصة اعتبارا من ١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ .  
 لشغل المقعد الشاغر والذي ترتب على انسحاب النرويج .  
 هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة تؤيد على هذا الترشيح ؟  
 وقد تقرر ذلك .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : والآن فان الجمعية قد فرغت من النظر في البند ٢٤

من جدول الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٠ / ١٩